

السادات والعمال



مقدمة

0112958



Bibliotheca Alexandrina

السادات والعمال

أحمد حرك



السيد الرئيس المؤمن محمد أنور السادات

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أهداء

الى والدى .. الذى كافح وناضل وغرس فى
نفسى حب العمال .. والدفاع عنهم .. نقايا ..
وصحفيا .. وبرلمانيا .. دون أن أخشى فى الحق
لومة لائم .. وان ارعى الله وضميرى فيهم .. والى
أمى التى ضحت بالكثير فى سبيل توفير الحياة
لى ولاخوتى وارتبطت بها .. رمزا لمصر أمنا
جميعا ..

والى كل عمال مصر الشرفاء .. الاوفياء ..
الذين منحونى ثقتهم ومثلتهم فى مواقع كثيرة ..
ولازلت وسأظل باذن الله قلمهم الذى يعبر عنهم
حتى آخر نفس فى عمرى ..

والى كل هؤلاء .. أهدى هذه الصفحات ..
والله أسأل ان يوفقنا جميعا لخدمة مصر

« أحمد حرك »

مقدمة

ترجع فكرة اعداد هذا الكتاب فى بدايتها الى يومى ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ . وما صاحب ذلك من دعايات مغرضة فى اوساط العمال . . قام بها قلة أقل وصف لها أن ولاءها ليس لمصر . . هذه الدعايات الكاذبة اتجهت الى تشويه الواقع . . وانكار الحقائق بهدف الاثارة والبلبلة من أجل التخريب . . والحمد لله فلقد تنبه عمال مصر لهذه الفئة الضالة . . ووقفوا حراسا لوسائل الانتاج . . ولولا رعاية الله . . ويقظة قيادات عمال مصر فى كل المواقع التى تصدت بعنف لهذه الاشاعات لحدثت كارثة . .

ووجدت من واجبى وانا صحفى عمالى منذ سنة ١٩٥٤ متخصص ، أن أضع هذا الكتاب لذكر الحقائق حول واقع عمال مصر الآن وعما حققه لهم الرئيس السادات . . ودورى أننى لم أذكر جديدا . . ولكننى جمعت حقائق - موجزة جدا - لأن الكتابة بافاضة فى هذا الموضوع تحتاج الى مجلدات . . ولكنها نظرة سريعة للواقع وتبسيط للاضواء على هذا الواقع ليعرف كل عمال العالم الحقائق مجردة . . فان رصيدنا الآن يستحق أن نفاخر به كل العمال فى أى مكان . .

. . ومما يساعدننى على هذه الرؤية ، اننى عملت مع الرئيس السادات فى جريدة الجمهورية فى السنوات التى تلت الثورة مباشرة ولمست مدى حرصه على صفحة العمال بها وانه صاحب اقتراح تخصيص تلك الصفحة . . ووجود قسم للعمال فى الجريدة متخصص فى

الشئون النقابية والعمالية .. ثم عملت مع السيد الرئيس عضواً في مجلس الأمة في المدة من ٦٤/٦٨ وكان سيادته رئيساً للمجلس وهو أول مجلس يضم نسبة الـ ٥٠٪ من العمال والفلاحين .. ولمست - كما يسجل الواقع والتاريخ - كيف عمل الرئيس السادات وقتها على نجاح التجربة في بدايتها .. واعرف قصصاً كثيرة عن السيد الرئيس ولكن لها معاني ومدلولات كبيرة .. ولقد حرصت على الا اكتب مذكرات .. أو خواطر .. ولكنني أسجل هنا وقائع وارقاماً ثابتة للرد على الافتراءات التي روجتها وتروجها هذه الفئة الضالة .. وتنقلها عنها مثيلتها في البلاد العربية وبعض بلاد الكتلة الشرقية » .. ليكون هذا الكتاب سلاحاً مع كل قيادة عمالية للرد على هذه الأكاذيب وسحقها ولقد اخترت عنوان الكتاب « السادات والعمال » للارتباط الوثيق بين القائد وعماله .. فالسادات ليس مجرد رئيس جمهورية ، ولا هو مجرد قائد لهذا الشعب .. ولكنه قبل كل شيء أول رئيس للجمهورية .. كان عاملاً وارتباطه بالعمل في فترة نضاله ضد الاستعمار أثر تأثيراً مباشراً على قراراته كرئيس للجمهورية التي كانت علاجاً للواقع وتحقيقاً للرفاهية واستجابة للآمال والاماني العريضة لعمالنا ، الذين يشكلون عصب هذا الشعب ..

لهذا فقد أصبح « السادات العامل » في كل تصرفاته معبراً عن جماهير عمال مصر .. وأصبح عمال مصر في كل نضالهم اليومي من أجل مصر وأيضاً لتدعيم نضال العامل الأول الرئيس السادات وتثبيت حكمه .. لأنها فترة مشرقة من تاريخ مصر ... في الحرية

والديموقراطية .. والمكاسب الاشتراكية الحقيقية
(ليست شعارات) ولكنها واقع .. وليست قوالب
مصبوبة .. ولكنها تابعة من صميم حياتنا .. وحياة
شعبنا ..

واذا كنت حريصا على اعداد هذا الموجز الصغير ..
فاننى أطلب من الله أن يعيننى على ان اعد دراسة
طويلة مستفيضة عن هذا الموضوع امنحها الوقت الكافى
والتفرغ الكامل لسد فراغ ظاهر وواضح فى المكتبة
المصرية عن العمال ..

من هو العامل

ومن أجل تثبيت دعائم مجتمعنا ... وسد الثغرات في المكاسب العمالية . . أعاد الرئيس بقرار منه تعريف العامل والفلاح حتى يسد الطريق أمام الانتهازيين والمتسلقين . . وتصبح نسبة الـ ٥٠٪ في كل التنظيمات للعمال والفلاحين الحقيقيين وأصبح التعريف الجديد هو .

يعتبر فلاحا في تطبيق أحكام القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسي ويكون مقيما في الريف وبشرط ألا يحوز هو وأسرته أي زوجته وأولاده القصر أكثر من عشرة أفدنة ويعتبر عاملا كل من يعمل عملا يدويا أو ذهنيا في الزراعة أو الصناعة أو الخدمات ويعتمد بصفة رئيسية على دخله الناتج عن هذا العمل ولا يكون منضما لنقابة مهنية أو مقيدا في السجل التجاري أو من حملة المؤهلات العليا . ويستثنى من ذلك من بدأ حياته عاملا وحصل على مؤهل عال أثناء عمله وبقي مقيدا في نقابته العمالية . ويخرج من عداد العمال العاملون الشاغلون لوظائف من مستوى الإدارة العليا سواء في الحكومة أو في القطاع العام وكذلك رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات والشركات غير المنتخبين عن العاملين .

التأمينات الاجتماعية

اهتم الرئيس بالتأمينات الاجتماعية اهتماما كبيرا . وقال سسيادته اشتراكيتنا اسمها الاشتراكية الديمقراطية التي هدفها الانسان .. الانسان المصرى ومستقبل اولاده بتأمينه على حياته .. فى العجز والمرض والشيخوخة .. وفى اى طارئ يتعرض له .. بتقف جنبه الدولة عن طريق التأمينات ومظلة التأمينات ..

ولهذا افقد تطورت التأمينات الاجتماعية منذ ٧١ حتى الآن تطورا شاملا واصبح نظام التأمينات فى مصر نموذجا لاكثر الدول تقدما .. والتجربة المصرية تدرسها المنظمات الدولية كتجربة تقدمية رائعة وبتطورها الكبير الذى حدث منذ تولى الرئيس محمد أنور السادات امانة المسؤولية .. ان التطور الذى حدث فى نظام التأمينات الاجتماعية فى عهد الرئيس السادات .. يمكن التعرف على ملامحه الأساسية مما يلى : -

قفزة تشريعية

- ١ - قبل سنة ١٩٧١ كان النظام من شقين :
 - قانون التأمين والمعاشات رقم ٥ لسنة ٦٣ للعاملين بالجهاز الادارى للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة .
 - قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ٦٤ للعاملين بالقطاع العام والقطاع الخاص والتعاونى .
- ٢ - فى سبتمبر سنة ١٩٧١ صدرت القوانين التالية :
 - القانون رقم ٦٢ لسنة ٧١ بشأن تعديل بعض احكام قوانين التأمين والمعاشات المدنية .
 - القانون رقم ٦٣ لسنة ٧١ بشأن تعديل بعض احكام قانون التأمينات الاجتماعية .
 - القانون رقم ٦٤ لسنة ٧١ بشأن قواعد جمع المستحقين عن المنتفع او صاحب المعاش بين الدخل والمعاش او بين معاشين .

- ٣ - في سبتمبر سنة ٧٢ صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ٧٢ بتعديل بعض أحكام قوانين المعاشات المدنية والعسكرية والتأمينات الاجتماعية .
- ٤ - في أغسطس سنة ٧٣ صدر القانون رقم ٦١ لسنة ٧٣ بسريان بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية على أصحاب الأعمال .
- القانون رقم ٧٤ لسنة ٧٣ باشتراك العاملين المصريين الذين يعملون بعقود شخصية في الخارج في نظام التأمينات الاجتماعية .
- ٥ - في يونيو سنة ٧٤ صدر القانون رقم ٤٦ لسنة ٧٤ برفع الحد الأدنى للمعاش إلى ٦ جنيه بالنسبة للمتفع بدلا من ٣٦٠ فرشا وثلاثة جنيهات للأرملة أو الأرملة وجنيها بالنسبة لكل من باقى المستحقين عن المتفع أو صاحب المعاش .
- في يونيو سنة ٧٤ صدر القانون ٤٧ بشأن اعتبار الإصابة التي تقع للمؤمن عليهم المتفعين بنظام التأمين والمعاشات المدنية والتأمينات الاجتماعية بسبب الاعتداءات العسكرية إصابة عمل .
- في يوليو سنة ٧٤ صدر القانون رقم ٨٢ لسنة ٧٤ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ٦٣ والقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ .
- ٦ - في يوليو سنة ٧٤ صدر القانون رقم ٨٧ لسنة ٧٤ بسريان أحكام قانون التأمين والمعاشات لموظفي الدولة وعمالها المدنيين الصادر بالقانون رقم ٥٠ لسنة ٦٣ على الفلسطينيين .
- القانون رقم ٨٨ لسنة ٧٤ في شأن بعض الأحكام الخاصة بقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ٦٤ (خاص بالاعفاء من الفوائد والغرامات لمن يسدد الاشتراكات المستحقة طبقا للتواريخ التي حددها القانون) .
- ٧ - في أغسطس سنة ٧٥ صدر قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ٧٥ وحل محل قوانين التأمين والمعاشات المدنية وقانون التأمينات الاجتماعية التي كان معمولا بها قبل ١/٩/١٩٧٥ تاريخ العمل بالقانون المشار اليه .
- في سبتمبر سنة ٧٥ صدر القانون رقم ١١٢ لسنة ٧٥ بنظام التأمين الاجتماعي لفئات القوى العاملة التي لم تشملها قوانين المعاشات والتأمين الاجتماعي .

٨ - في أبريل سنة ٧٦ صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ٧٦ بشأن حساب مدة خدمة العاملين المدنيين المستقبين في محافظات القناة وسيناء مضاعفة عند تقدير المعاش أو المكافأة .

في يولية سنة ٧٦ صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ٧٦ الخاص ببعض الأحكام الخاصة بالاستبدالات السابقة للمعاشات .

في سبتمبر سنة ٧٦ صدر القانون رقم ١٠٨ لسنة ٧٦ الذي حل محل القانون رقم ٦١ لسنة ٧٣ في شأن التأمين الاجتماعي على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم .

٩ - في فبراير سنة ٧٧ صدر القانون رقم ٧ لسنة ٧٧ بمنح اعانة اضافية بواقع ١٠٪ من المعاشات المستحقة في ١/١/١٩٧٧ والتي تستحق بعد ذلك .

١٠ - في أبريل سنة ٧٧ صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ٧٧ بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ٧٥ .

(تطور الزايا) :

١ - قواعد تسوية المعاش :

١٩٧١/١٠/١ قبل	١٩٧١/١٠/١ من	ملاحظات
<p>(أ) المدد المشترك عنها :</p> <p>بواقع $\frac{1}{6}$ من متوسط الأجر^١ خلال السنتين الأخيرتين عن كل سنة من سنوات الاشتراك .</p> <p>(ب) مدد غير مشترك عنها :</p> <p>بواقع $\frac{1}{12}$ من متوسط الأجر^١ المدد إلى بالبعد السابق عن كل سنة من سنوات العمل .</p>	<p>بواقع $\frac{1}{4}$ من متوسط الأجر خلال السنتين الأخيرتين عن كل سنة من سنوات الاشتراك .</p> <p>بواقع $\frac{1}{7}$ من متوسط الأجر المشار إليه بالبعد السابق عن كل سنة من سنوات العمل .</p>	<p>اعتباراً من ١٩٧٥/٩/١ يسرى معاش المعجز والوفاء على أساس متوسط الأجر خلال السنة الأخيرة .</p>

٢ - العدين الأقصى والأدنى للمعاشات :
(١) الحد الأدنى :

نسبي	قبل ٧٧/١٠/١	من ٧١/١٠/١ حتى ٧٤/٤/٢٠		من ٧٤/٥/١ حتى ٧٥/٨/٢٠		من ٧٥/٩/١ حتى ٧٦/١٢/٢١		من ٧٧/١/١
		نسبي	رقعي	نسبي	رقعي	نسبي	رقعي	
٤٠٪	٢ جنيه لمن تقل مرتباتهم عن ٥ جنيهات . ٣ جنيه لمن تبلغ مرتباتهم ٥ جنيهات ١٠ و يقل عن ١٠ جنيهات ٥ جنيهات لمن تبلغ مرتباتهم ١٠ جنيهات فأكثر	٤٠٪	٢٦٠ قرش للمتفيع ٥٠ قرش بالنسبة للمتفيع	٤٠٪	١ جنيه لكل من باقي المستحقين	٥٠٪ ٦٠٪ ٦٥٪ ٥٠٪ ٦٥٪ ٥٠٪	١ جنيه للمؤمن عليه . ٢ جنيهات للأرملة أو الأرامل على ألا يقل نصيب الواحدة منهن عن ٢ جنيه . ٢ جنيه لكل من باقي المستحقين بشرط ألا تجاوز الحد الأدنى لمجموع معاشات المستحقين عن ١٢ جنيهاً شهرياً .	٩ جنيهات للمتفيع (خلاف الإعانة الإضافية) . ٥٠ قرش للأرملة أو الأرامل على ألا يقل نصيب الواحدة منهن ٢ جنيه (بخلاف الإعانة الإضافية) . ٢ جنيه لكل من باقي المستحقين بخلاف الإعانة الإضافية بشرط ألا تجاوز الحد الأدنى لمجموع معاشات المستحقين عن (١٢ جنيه) .

(ب) الحد الأقصى :

من ١٩٧٥/٩/١ من ٧٥/٨/٣١ حتى ٧١/١٠/١ من قبل ١٩٧١/١٠/١			
نسبي	رقبي	نسبي	رقبي
٨٠٪ ملكم جنيه ١٦٦ و ٦٧٠ لجميع الموزعين عليهم لن تقل مبالغتهم عن ٣٠ جنيه وهم مدد اشتراكك تسمح بذلك أو ٣٠ جنيه أيهما أقل .	٨٠٪ ملكم جنيه ١٥٠ و ١٥٠ للوزراء ١١٠ و ١١٠ نواب الوزراء ١٠٠ و ١٠٠ لباق المتقنين .	٨٠٪	٧٥٪ ملكم جنيه ١٢٥ و ١٢٥ للوزراء ١٠٠ و ١٠٠ نواب الوزراء لن يتجاوز ١٨٠٠ جنيه سنوياً . ٩٠ و ٩٠ لباق المتقنين .

٣ - الجمع بين المعاش والأجر أو بين معاشين أو أكثر :

ملاحظات		
١٩٧٥/٩/١ اعتباراً من	١٩٧٥/٩/١ من	١٩٧١/١٠/١ قبل
<p>يجوز الجمع بين المعاش المستحق نتيجة إصابة العمل وبين معاش الشيخوخة والمعجز والوفاة في حدود ١٠٠ ٪ من الأجر الأكبر المقدّر على أساسه المعاشين ويزاد معاش الإصابات بواقع ٥ ٪ كل خمس سنوات حتى يبلغ المستحق حقيقة أو حكماً .</p>	<p>(أ) جميع المستحق بين الدخل والمعاش في حدود ٣٠ جنيهاً .</p> <p>(ب) بدون حدود إذا كان المعاشان مستحقين عن الوالدين .</p> <p>(ج) جميع الأرملة بين المعاش المستحق لها عن زوجها وبين دخلها من العمل أو المهنة أو المعاش المستحق لها بصفتها مؤمن عليها بدون حدود .</p>	<p>(أ) ، (ب) نفس القواعد المعمول بها قبل ١٠/١٠/٧١ .</p> <p>(ج) جميع الأرملة بين المعاش المستحق لها عن زوجها وبين دخلها من العمل أو المعاش المستحق لها بصفتها منتفعة بشرط ألا يزيد ما يصرف لها من معاش زوجها عن ٢٥ جنيهاً شهرياً .</p>
<p>(أ) في حدود ١٠ جنيهاً شهرياً بين دخل المستحق والمعاش .</p> <p>(ب) في حدود ٢٥ جنيهاً من معاشين إذا كانا مستحقين عن الوالدين .</p> <p>(ج) يسرى حكم البند (ب) على الأرملة إذا كان لها معاش مستحق بصفتها منتفعة .</p>		

٤ - المستحقون وأنصبتهم :
(١) المستحقون :

٢١

ملاحظات	من ٧٥/٩/١	من ٧٥/٨/٣١ حتى ٧١/١٠/١
<p>١ - بالنسبة للأخوة والأخوات استحدث القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٧ الحالات الآتية لاستحقاقهم الماش بالإضافة إلى الحالات السابقة :</p> <p>- في حالة انفرد الأرملة أو الأرملة والوالدين بالماش أو في حالة انفرد الوالدين بالماش ثم وفاتهم .</p> <p>- استحدث القانون رقم ٢٥ لسنة ٧٧ استحقاق مطلقة المؤمن عليه أو صاحب الماش في حالة توافر الشروط التي نص عليها القانون .</p> <p>- استحقاق الوالدة للماش حتى ولو كانت متزوجة من غير والد المؤمن عليه أو صاحب الماش .</p>	<p>١ - الأرملة أو الأرملة .</p> <p>٢ - الأولاد .</p> <p>٣ - الوالدين .</p> <p>٤ - الأخوة والأخوات في الحالات الآتية (١) في حالة انفرد الأرملة أو الأرملة بالماش .</p> <p>(ب) في حالة عدم وجود مستحقين في الماش .</p> <p>(ح) حق الابن أو الأخ الذي لم يستحق معاشاً وقت وفاة المؤمن عليه أو صاحب الماش في الماش إذا عجز عن الكسب بمه ذلك .</p>	<p>١ - الأرملة أو الأرملة .</p> <p>٢ - الأولاد .</p> <p>٣ - الوالدين .</p> <p>٤ - الأخوة والأخوات في حالة عدم وجود أرملة أو أولاد أو والدين .</p>

(ب) أنصبة المستحقون :

١ - من ١/١٠ إلى ٧١/١٠

(١) الأرملة :

٢/١ - في حالة انفراد الأرملة بالماش أو استحقاق الأولاد فيها أو الوالدين بدون أولاد

٣/١ - في حالة وجود أولاد والدين مستحقين في الماش فيها

(ب) الأولاد :

٣/١ - في حالة استحقاق ولد واحد مع أرملة

٤/٣ - في حالة استحقاق أكثر من ولد واستحقاق والدين معهم

٢/١ - في حالة استحقاق أكثر من ولد مع الأرملة

(ج) الوالدان :

٦/١ - في حالة استحقاق أرملة فقط أو أرملة مع ولد أو أكثر من ولد

٣/١ - في حالة عدم وجود أرملة ولا الأولاد

(د) الإخوة والأخوات :

٦/١ - في حالة عدم استحقاق أرملة أو أرامل أو أولاد أو والدين

٦/١ للأخ أو الأخت
٢/١ لأكثر من
أخ أو
أخت

٢ - من ٧٥/٩/١

(أ) الأرملة :

- في حالة انفراد بالاستحقاق أو استحقاق الاخوة معها ٤/٣
- في حالة استحقاق الوالدين معها ٣/٢
- في حالة استحقاق الأولاد معها ٢/١
- في حالة استحقاق الأولاد والوالدين معها ٣/١

(ب) الأولاد :

- في حالة ولد أو أكثر مع أرملة أو أرامل والوالدين ٢/١
- في حالة استحقاق ولد واحد مع والدين ٣/٢
- في حالة استحقاق أكثر من ولد مع والدين ٦/٥

(ج) الوالدان :

- في حالة استحقاقهم مع أرملة أو أرامل ٣/١
- في حالة استحقاقهم مع أرملة أو أرامل وأولاد ٦/١
- في حالة استحقاقهم مع ولد واحد ٣/١
- في حالة استحقاقهم مع أكثر من ولد ٦/١
- في حالة انفرادهم بالاستحقاق ٢/١

(د) الاخوة والاخوات :

- في حالة استحقاقهم مع أرملة أو أرامل ٤/١
- في حالة انفرادهم بالاستحقاق ٢/١

هـ - مميزات أخرى :

- صرف تعويض الدفعة الواحدة بواقع ١٥ ٪ عن كل سنة تزيد عن ٣٦ سنة أو المدة الموجبة لاستحقاق الحد الأقصى للمعاش أيهما أكبر .
- جواز حساب ضم مدد العمل بعد سن العشرين الى مدد الاشتراك .
- تقرير معاشات لعمال ومستخدمي الدولة الذين انتهت خدمتهم قبل ١٩٦٠/٥/١ أو لورثة من توفي منهم من أول يناير سنة ١٩٧٧ .
- تقرير منحة تعادل معاش سنة بحد أدنى ٢٥ جم للبنات أو الأخت عند قطع معاشها للزواج .
- رفع الحد الأدنى لمصاريف الجنازة عند وفاة صاحب المعاش الى ٣٠ جم بدلا من ٢٠ جم (كان ٥ جم قبل ١/٩/٧٥) .
- علاوة اضافية بواقع ١٠ ٪ اعتبارا من ٧٧/١/١ بالنسبة للمعاشات التي استحققت قبل ٧٧/١/١ والتي تستحق بعد ذلك .

ثالثاً - تطور عدد المؤمن عليهم والمساهمات والتعويضات :
١ - المؤمن عليهم :

المدينة العامة للتأمينات الاجتماعية				المدينة العامة للتأمين والمساهمات		السنة
القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٣ للمعاملين في الخارج	القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦ أصحاب الأعمال	القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٦ التأمين الشامل	القانون ٧٩ لسنة ٧٥ التأمين الاجتماعي	(١)	(٢)	
	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف		
٦٠٣	٤٤,٠		١٥٥٥	١٧٠٧ (١)		١٩٧٠
١٧٩٦	١٦٧,٠		١٥٦٥	١٧٥٠ (١)		١٩٧١
	٢٢٧,٣		١٥٧١			١٩٧٢
	٢٩٦,٢	١٠٢٠	١٦٠٣			١٩٧٣
			١٧٥٣			١٩٧٤
			١٨٦٥			١٩٧٥
			٢٠٥٥			١٩٧٦

٢ - المعاشات والتعويضات (دون الادخار) :

المدينة العامة للتأمينات الاجتماعية بالمليرون	المدينة المساهمة للتأمين والمعاشات		
	معاشات خاصة	تأمين ومعاشات	
١٦, ٨	٣٦,٨	٢٣,٦	٧١/٧٠
٢٠, ٥	٤٢,٥	٣٠,٤	٧٢
٢٥, -	٤٣,٦	٣٦,٣	٧٣
٢٧, ٥	٥٠,١	٤١,٥	٧٤
٣٢,٩٠٠	٥٧,٣	٤٦,٤	٧٥
٣٥,٦٠٠	٦٥,٨	٥٧,٤	٧٦ (١)
٢٧, ٧	٤٦,١	٤٥,٣	١٩٧٧/٦/٣٠ حتى (٢)

بنك ناصر وتوسيع مظلة

في ذكرى المولد النبوى الشريف للعام الهجرى ١٣٩١ أعلن السيد الرئيس
قيام بنك ناصر الاجتماعى ولخص فكرة البنك فيما يلى :

- قيام البنك بتوسيع مظلة التأمين والمعاشات بحيث تشمل الذين لا يتمتعون بأى نظام من نظم التأمينات الموجودة حاليا .
 - معاونة صغار الحرفيين الذين يتهددهم مخاطر فى شيخوختهم وتواجه أسرهم ظروفًا مجهولة عند حدوث مفاجآت لهم تعرض حياتهم للمرض أو الخطر .
 - تقديم القروض للمواطنين طبقا لاشتراكات معينة بغير فوائد وبأجل مريحة .
 - تقديم يد العون والمساعدة للمواطن اذا ما ألمت به ظروف تستوجب هذه المساعدة دون تفضل أو منة .
 - التوسع فى الفكرة بحيث يتم التأكيد خلال سنوات قليلة من أن كل مواطن فى الجمهورية يغطيه بشكل ما نوع من انواع التأمين الشامل يدرا عنه وأسرته ذل الحاجة فى مستقبلهم وذلك تدريجيا وحتى لا يشعر أى مواطن فى أى موقف من المواقف أنه يواجه بابا مسدودا .
 - فى ٢٧ سبتمبر ١٩٧١ صدر القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم « بنك ناصر الاجتماعى » يكون لها الشخصية الاعتبارية ويكون مقرها مدينة القاهرة .
- ويهدف البنك الى المساهمة فى توسيع قاعدة التكافل الاجتماعى بين المواطنين وله فى سبيل ذلك .
- تقرير نظام للمعاشات وللتأمين وعلى الأخص التأمين التعاونى وذلك لغير المنتفعين بنظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية على أن يتم ذلك تدريجيا .

- منح قروض للمواطنين .
- قبول الودائع وعلى الأخص الودائع الادخارية وتنظيم استثمارها .
- استثمار أموال البنك في المشروعات العامة والمشروعات الخاصة .
- منح إعانات للمستحقين لها من المواطنين ولا يجوز للبنك التعامل مع الغير بنظام الفائدة أخذا أو عطاء .

ثالث ميزانية الرئاسة

لتدعيم البنك

ودعم السيد الرئيس هذا البنك بثلاث ميزانية رئاسة الجمهورية ثم دعمه أيضا بكثير من الامكانيات الهائلة ويهدف الرئيس من هذا البنك أن يكون بنكا اجتماعيا يخدم المواطنين .. ووضع الرئيس نظام تملك السيارات الاجرة والنقل وكذلك الجرارات . ثم لانشات الصيادين .. ثم وضع الرئيس نظام التأمين على السائقين والتباعين .. وأن يؤمن البنك كل فئة محرومة من التأمين .. وكذلك منح المواطنين قروض بدون فوائد في حالات الزواج وزواج البنت والكوارث .. وأيضا دفع النفقة ومساعدة اليتامى وتنظيم أموال الزكاة .. ومساعدة الحرفيين . وصغار العمال والموظفين وقد تملك فعلا مواطنين كثيرين سيارات .. وحصل كثيرين على قروض وسلف .. ولقد نجح البنك في البداية في نظام تملك السيارات والقروض .. ولكن الآن .. بدأت شكاوى كثيرة .

وانتهز فرصة هذا الكتاب لأطلب من السيد الرئيس شخصا أن يراجع نظام البنك حاليا . فقد خرج البنك عن الأهداف التي حددها السيد الرئيس .. وبدلا من عدم حصوله على فوائد يحصل على مبالغ تصل الى أعلى الفوائد في بعض الأحوال .. ويبيع السيارات والجرارات بثمن يزيد كثيرا عن سعر السوق المحلي ولكن المواطن مضطر لنظام التقسيط .. وبعض السائقين قد تركوا سياراتهم للبنك بعد فترة لعدم تمكنهم من السداد نظرا لارتفاع الثمن .. ونشرنا في جريدة العمال شكاوى كثيرة من القيادات النقابية في قطاع النقل .

ان هدف البنك هدف نبيل .. ولكن التطبيق في حاجة الى مراجعة شاملة .. اننا نطالب بتصحيح مسار البنك .

الأرباح .. للعمال

وفي عام ١٩٦٥ .. قدم عزيز صدقي وزير الصناعة بياناً الى مجلس الأمة، وكان ((أنور السادات)) رئيساً للمجلس .. وكنت عضواً بالمجلس عن العمال ((دائرة بلقاس دقهلية)) .. وأعلن وزير الصناعة صرف الأرباح للعمال في الشركات التي حققت أرباحاً وذلك في حدود ١٠٪ نقداً وبحد أقصى ٥٠ جنيهاً لكل عامل .. وصفق الأعضاء كثيراً للأرقام التي أذاعها السيد الوزير .. وكان الوزير معروفاً بكثرة أرقامه وإحصائياته وكلها متفائلة وإن كانت الأيام قد أثبتت عدم صحة أكثرها ..

وطلبت الكلمة .. ودهش الوزير .. والأعضاء .. هل هناك تعقيب على قرار صرف الأرباح .. ولكن الرئيس السادات يؤمن بالديموقراطية .. أعطاني الكلمة .. وقلت للوزير لقد تحدثت سيادتكم عن الشركات التي حققت أرباحاً .. وإنني أسألك عن الشركات التي لم تحقق أرباحاً لظروف خارجة عن إرادة عمالها .. وضربت مثلاً بشركات حددت الحكومة أسعار منتجاتها وهي أقل من أسعار التكلفة ..

وقال الرئيس السادات فعلاً ملحوظة في محلها .. أيه رأي السيد وزير الصناعة .. العمال لا ذنب لهم ..

فأعلن عزيز صدقي قراراً أن هذه الشركات يصرف لعمالها أجر ١٥ يوماً فوراً ..

وهذه الواقعة تؤكد حرص الرئيس السادات على العمال ومساندته لأي مطلب عادل يخصهم .. ويكفي أن الرئيس هو الذي دعم تجربة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين في المجلس النيابي ..

مع رحلة الصحافة العمالية

في ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٣ صدرت جريدة الجمهورية وكان الرئيس السادات يشرف عليها .. ويكتب مقالا يوميا يحمل وجهة نظر الثورة .. ومنذ صدورها أفرد الرئيس للعمال بابا يوميا .. وفي أقسامها قسما يهتم بشئون العمال وكان رئيسه في ذلك الوقت المرحوم على شحاته أحد المديرين بمصلحة العمل . الذي تدرج في وزارة العمل حتى أصبح وكيلا للوزارة .. وكنت أحد المحررين في هذا القسم .. وكُن المرحوم على شحاته في اجتماعات القسم يشرح لنا ملاحظات الرئيس السادات على ما يكتب عن العمال واهتمامه بهم ومشاكلهم ونشاطهم وأخبارهم .. و « الجمهورية » هي أول جريدة في مصر تفرد بابا يوميا للعمال .. وقد كانت أخبار اليوم تفرد بابا اسبوعيا يشرف عليه الزميل المرحوم محمد الليثي .

والمعروف ان جريدة الأهرام لم تفرد صفحة للعمال بها الا بعد خروج الأستاذ هيكمل منها .. برغم وجود زميل صحفي عمالي له تاريخه / هو الأستاذ عبد العليم المهدي .

وفي انتخابات مجلس الأمة سنة ١٩٥٧ .. رشح بعض العمال أنفسهم .. وطلب الرئيس السادات منا جميعا ان نساند مرشحي العمال في الانتخابات ونفرد لهم الصفحات ولولا مساندة الجريدة ما نجح أحد منهم .. لانهم جميعا كانوا يعتمدون في دعايتهم على الجمهورية .. ونجح ٧ عمال في هذا المجلس .

وفي بداية عام ١٩٦٥ وكنت عضوا بمجلس الأمة واختلفت مع رئيس مجلس ادارة دار التحرير في ذلك الوقت لانه قام بالفاء صفحة العمال من الجريدة .. وسألني الرئيس يوما عن صفحة العمال لماذا اختفت هل بسبب انشغالي بعضوية المجلس .. وكان ردى بسبب الخلاف وشرخته للسيد الرئيس .. وما كان منه الا ان اتصل بالمسؤولين وعادت الصفحة بعد ان ابعاد رئيس مجلس الادارة لأخطاء أخرى ولصراع آخر ليس هذا الكتاب مجال نشرها ..

جريدة « العمال »

ومنذ يوليو سنة ١٩٧٣ توليت مسئولية رئاسة تحرير جريدة « العمال » التي يصدرها الاتحاد العام لنقابات عمال مصر . وبذلت جهدا ضخما في تطوير الجريدة .. ومنذ ذلك التاريخ .. بحرص الرئيس السادات على دعوتي لحضور اجتماعات رؤساء تحرير الصحف المصرية .. باسم جريدة « العمال » التي يعتبرها سيادته جريدة قومية نظرا لأنها تمثل جميع عمال مصر على مختلف اتجاهاتهم .. وقد شرفت بمرافقة الرئيس في رحلاته الى أمريكا وأوروبا وإيران والسودان .. بل انه تصلني من مكتب السيد الرئيس ردودا كثيرة على ما ينشر بالجريدة .. وقد حقق الرئيس رجاء كثير من العمال .

ولهذا فان الزميل سعد محمد أحمد رئيس الاتحاد العام للعمال وأعضاء مجلس ادارة اتحاد حينما قابلوا الرئيس يوم ٢٩ يناير سنة ١٩٧٧ تحدث أمامه عن دعم الجريدة . وشراء مطابع لها .. وقد رحب السيد الرئيس بالفكرة .

الثورة الخضراء تعطى الأرض لأصحابها

أما عن الأراضي الجديدة • والثورة الخضراء • • وانتقال العمال الزراعيين إلى ملاك في أرض وطنهم • • فإن سياسة الرئيس السادات في هذا الموضوع • • يشرحها الدكتور المهندس عبد العظيم أبو العطا وزير الري في حديث معي •

في بداية الحديث قال الوزير : لقد فرغنا من تجربة طويلة في مشروعات استصلاح الأراضي التي أنفقت عليها الدولة أكثر من ٦٧٠ مليون جنيه ولم تحقق عائدا في ١٠ سنوات أكثر من ١١٤ مليون جنيه بما لا يزيد عن ٢ في المائة من الانتاج الزراعى رغم أن المساحة المستصلحة كانت مليون فدان تمثل ١٤ في المائة من الأراضي المنزوعة في مصر ونستطيع أن نقول أن هذه الحكومة هى التى استطاعت بشجاعة أن توجه هذه الصورة القائمة في مشروعات التوسع الأفقى التى وصلت الى حد توقف هذه المشروعات تماما لمدة تزيد على ٥ سنوات ورغم أن السياسة العامة المائية التى قررتها هذه الحكومة نفسها تقول لدينا كميات من المياه تبلغ ١٧٥ مليار متر مكعب أى ضعف كمية مياه السد العالى يمكن أن نزيد بها مساحة الأرض ٢٥٠ مليون فدان فان الحكومة لم تر أنه من الحكمة الاستمرار في مشروعات استصلاح الأراضي وتمويلها وهى لا ترى عائدا منها بل بقيت تدفع اعانة سد عجز كانت تبلغ أكثر من ١٠ ملايين جنيه لمؤسسة الاستزراع سنويا أى أن مؤسسة كهذه المؤسسة تملك مليون فدان كانت تتلقى اعانة قدرها ١٠ ملايين جنيه سنويا من الحكومة ! وكان ذلك تنفيذا لايديولوجية جوفاء تدعى أن ملكية الدولة للأراضي المستصلحة هى ملكية ضرورية تتواءم مع النظام الاشتراكى وأن توسيع قاعدة الملكية أمر غير مقبول في الاشتراكية المصرية رغم أن ذلك يختلف تماما حتى مع الخط الذى اتبع في بعض البلاد الشيوعية نفسها التى أباحت الملكية الزراعية حتى ١٠٠ فدان ، وكان ذلك أيضا تصورا خاطئا أدى الى نتائج سيئة منها تعثر مشروعات الاستصلاح لفترة طويلة •

حتى واجهنا ذلك في يونيو ٧٦ حينما اقترت الحكومة النظر في الأراضي المستصلحة والتصرف فيها بالتمليك لبعض الشركات العامة في مساحة ٢٠٠ ألف فدان ، وفي مساحة ٨٠٠ ألف فدان للأفراد والمهجرين وأهالى بلاد النوبة وأسر المقاتلين والشهداء وخريجي الجامعات والجمعيات التعاونية الزراعية وبتنفيذ ذلك بدأت هذه الأراضي منذ هذا العام توضع على خط الانعاج السليم وتدخل ضمن الطاقات المتاحة في القطاع الزراعى غير أن هذا

التصرف في الواقع كان في حد ذاته ثورة لتحقيق بداية أخرى جديدة وفكر آخر جديد يسهل عملية استئناف مشروعات التوسع الأفقى التى يتوقف عليها كل مشروعاتنا فى الأمن الغذائى . . فهناك مساحات من الأرض الخضراء المزروعة منذ قديم . . تفقدها بلادنا بسبب عدوان المبانى عليها وبسبب التجريف ومشروعات المرافق العامة والتوسع العمرانى وغيرها ولا تقل هذه المساحة عن ٦٠ ألف فدان سنويا . ومعنى ذلك ببساطة انه لابد ألا يقل مشروعات التوسع عندنا عن ١٥٠ ألف فدان سنويا لمجرد المحافظة على الانتاج الزراعى الحالى حيث أن انتاج الأرض الجديدة فى مثل هذه المساحة توازى المساحة المستقطعة ولهذا فانها ضرورة حتمية اقتصادية أن تمضى مشروعات التوسع بمعدل ربع مليون فدان سنويا لعننا نستطيع فى ١٠ سنوات أن نضيف ٢٥ مليون فدان جديدة نضعها على خط الانتاج الزراعى ونستكمل بها أمننا الغذائى .

وهذه الأراضى تتكلف ٢٠٠٠ مليون جنيه إلا أن عائدها سوف يحقق زيادة ٤٠ فى المائة من الدخل الزراعى بعد اتمام هذه المشروعات . ثم ننتقل الانطلاقة الثانية لاستصلاح ٥٠٠ مليون فدان أخرى على المياه الإضافية الجارى تنفيذ مشروعاتها بأعلى النيل والتي بدأت أولى حلقاتها مع السودان الشقيق بمشروع قناة جونجلي الذى يتكلف حوالى ٧٠ مليون جنيه .

هذه هى الآفاق التى نرسمها لزيادة استصلاح الأراضى فى مصر أن هدف الحكومة أن تصل مياه النيل لكل مساحة من الأرض يمكن استصلاحها ليملك الأرض الجديدة الأفراد والجمعيات التعاونية أو الشركات المشتركة أو الخاصة وسوف تكون عنايتنا فى المرحلة الأولى للمشروعات التى لا تحتاج الى مجهود كبير أو التى يستطيع الملاك الجدد أن يعمروها بأنفسهم ويقتصر دور الحكومة على تنفيذ مشروعات الري والصرف والمرافق الرئيسية والتسوية على أن ينهض المواطنون بالباقى . كما توجد مساحات كثيرة من الأراضى الجديدة متناثرة ينطبق عليها نفس المبدأ وستخصص المساحات الكبيرة المجمعة لمشروعات التصنيع الزراعى الكبرى التى تساهم فيها رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية لتحقيق مزيد من الدعم للمحاصيل الاستراتيجية التى ترتبط بها الدولة فى التصدير والدخل أو احتياجات الصناعة وبهذا لا يوجد أممنا إلا أن يساهم رأس المال الوطنى والأموال الخاصة فى المساهمة ايجابية لدعم عمليات الاستصلاح تخفيفا عن الدولة .

*** وقلت لوزير الري لمن هذه الأرض الجديدة ؟**

فقال : ان القاعدة العريضة الواسعة التى ستملكها المليون فدان الممكنة

حاليا هي صفار الفلاحين والعمال الزراعيين وستخصص مساحات محدودة نسبيا في هذه المناطق للخريجين لتكون بمثابة نقط اشعاع ونقل حضارى للفلاحين في مناطق الاستصلاح وهذا هو الهدف الرئيسى من تمليك الجامعيين للقضاء على الفجوة الحضارية بين القرية والمدينة وربط المتعلمين بالأرض .

أما أسلوب التوزيع فهو مختلف تماما عن الماضى وسنحدد المساحات التى ستقوم الدولة بامدادها بمشروعات الري والصرف والمرافق وتحديد نوعية التوزيع لترك للأفراد حرية انشاء الجمعيات التعاونية أو البيع بالمزاد العلنى للأفراد أو للشركات أو للتوزيع على الفلاحين أو الجامعيين وذلك قبل البدء فى المشروع حتى يمكن تحديد المستغلين لهذه الأرض واعدادهم للانتفاع بها والقضاء على أسلوب الاستيلاء على الأرض بوضع اليد لمن لا يستحق وسنعلن عن الأراضى الجديدة بكافة وسائل الاعلان لنتيح لكل راغب فى المساهمة فى استصلاح أراضى بلاده وتوسيع قاعدة الملكية الزراعية سواء للشركات أو للأفراد التعاونيين عن طريق الجمعيات أو للأفراد . وستخصص كل قطعة طبقا للامكانيات المتاحة للفئة التى ستوزع عليها . وستحقق الدولة مساهمة الأفراد فى استصلاح وملكية الأراضى الزراعية تنفيذا لتوجيهات السيد الرئيس محمد أنور السادات الذى طالب بهذا أكثر من مرة ولكى يصبح تملك الأرض خطأ أساسيا من الملامح الرئيسية لمجتمعنا الجديد .

❖ قلت له وما هو دور حزب مصر فى هذه المشروعات الجديدة ؟

فقال : ان الحكومة هي حكومة حزب مصر وسياستها هي سياسة الحزب وهذا هو برنامجها ولا يمكن أن ينفذ بواسطة قرارات وزارية فقط فلا بد من أن تشترك جماهير الحزب وهى الجماهير العريضة للشعب فى تبنى هذه السياسة ووضعها موضع التنفيذ والدفاع عنها لأنها الوسيلة الأساسية لتوفير الأمن الغذائى وتحقيق المجتمع الأمثل وهى تجسيدا لبرنامج حزب مصر وهذا البرنامج ليس من فراغ ولكنه تحقيق لآمال الجماهير ولا يمكن أن يحققه سوى حكومة الحزب وجماهير الشعب التى منحت الحزب ثقها بأغلبية ساحقة فى مجلس الشعب .

وفى زيارة السيد الرئيس الى الواحات والوادي الجديد ومحافظات الصعيد اصدر سيادته توجيهاته بتخفيف الأعباء عن ملاك الأرض الجديدة وعدم دفع أقساط ثمنها الا بعد ان تنتج الأرض . وان تتولى الدول اقامة المرافق الرئيسية على حسابها وان تباع الأرض بأسعار الأراضى البور .

الأمان والاستقرار

أعمال الترحيل

ولم تتوقف نظرة الرئيس الى الثورة الخضراء على الجانب المادي المتمثل في الأرض والزراعة فقط .. بل ايضا شمل الجانب الأهم وهو العنصر البشرى .. عمال الزراعة والترحيل .. فمن يملك الأرض يمثل قطاعا .. ومن يريد الاستثمار في عمله كعامل زراعة يحصل على كافة حقوقه التى تكفل له الاستقرار ولعائلته الأمن والاطمئنان ..

وأصدر الرئيس السادات قرارا رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٦ بإنشاء جهاز رعاية وتشغيل العمال الموسميين ويتبع وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية .

يتولى الجهاز مباشرة الاختصاصات الآتية :-

- (أ) وضع السياسة العامة والخطط والبرامج الخاصة برعاية العمال الموسميين وتطوير فرص العمل لهم وحمايتهم من الاستغلال .
- (ب) اعداد اللوائح النموذجية لتشغيل ورعاية العمال الموسميين بما يضمن تحديد معاملتهم على مستوى الجمهورية .
- (ج) وضع النظم الكفيلة بضمان حد أدنى من المعونة للعمال الموسميين خلال فترات تعطيلهم وحد أدنى من أيام العمل المدفوعة الأجر .
- (د) اعداد برامج التدريب اللازمة لرفع كفاءة العمال الموسميين فى مجالات تخصصهم واعدادهم للتخصصات الأخرى المطلوبة لسوق العمل والإشراف على تنفيذها .
- (هـ) متابعة تنفيذ برامج تشغيل العمال الموسميين وخاصة فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور وتوفير وسائل النقل المريح وأماكن الإقامة المناسبة التى تتوافر فيها الرعاية المتكاملة صحيا واجتماعيا وتوريجيا .
- (و) العمل على تهجير وتوطين العمال الموسميين فى المناطق التى تحتاج للأيدى العاملة .

(ز) التنسيق بين الامكانيات المتاحة لكل جهة من الجهات المعنية بتشغيل ورعاية العمال الموسمين بما يحقق الرعاية الشاملة لهم من جميع النواحي .

(ح) العمل على حل المشاكل والصعوبات التي تعترض تنفيذ برامج رعاية العمال الموسمين والاشراف على تنفيذها وتقديم ما يلزم من معاونة لذلك .

(ط) الاشراف على أعمال لجان تشغيل العمال الموسمين .

ويكون للجهاز رئيس يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية ، ويلحق بالجهاز عدد كاف من العاملين وفقا للتنظيم الادارى الذى يصدر به قرار من وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية .

وتشكل بالجهاز لجنة استشارية عليا برئاسة وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية وعضوية كل من :

(١) رئيس جهاز رعاية وتشغيل العمال الموسمين .

(ب) رئيس النقابة العامة لعمال الزراعة .

(ج) ممثل للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى يختاره الأمين الأول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى .

(د) ممثل للاتحاد التعاونى الزراعى المركزى يختاره مجلس ادارة هذا الاتحاد .

(هـ) ممثلون للوزارات والهيئات الآتية يختار كل منهم الوزير المختص .

● وزارة الداخلية .

● وزارة الزراعة .

● وزارة الرى .

● وزارة القوى العاملة .

● وزارة الشؤون الاجتماعية .

● وزارة الصحة .

● أمانة الحكم المحلى .

● وزارة التأمينات .

● وزارة التربية والتعليم .

● وزارة النقل .

(و) عدد لا يزيد على خمسة من ذوى الخبرة يختارهم وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية .

واللجنة ان تدعو لحضور اجتماعاتها من ترى الاستعانة بهم فى المسائل المعروضة عليها .

» وتختص هذه اللجنة ببحث أساليب التنسيق والربط بين نشاط جميع الجهات المعنية بتشغيل ورعاية العمال الموسمين وتحقيق التكافل والتعاون بينها والزام كل جهة بأداء دورها فى هذا المجال .

— كما تختص بمتابعة نشاط الجهاز واللجان الفرعية بالمحافظات .

وعلى جميع اجهزة الدولة ووحدات القطاع العام ان تقدم للجهاز بناء على طلبه التقارير والبيانات والاحصائيات والمعلومات اللازمة لعمله وتلتزم هذه الجهات كل فى مجال اختصاصه بتنفيذ السياسة العامة والبرامج التى يضعها الجهاز لرعاية وتشغيل العمال الموسمين .

— ويجوز للجهاز ان يطلب من الجهات المشار اليها فى الفقرة السابقة موافاته بتقارير دورية عن نشاطها فى مجل اختصاص الجهاز .

وتتولى لجان فرعية بالمحافظات الموفدة والمتقبلة للعمال الموسمين تنفيذ قرارات اللجنة الاستشارية العليا وجهاز رعاية وتشغيل العمال الموسمين .

— وتشكل هذه اللجان بقرار من وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية وذلك على الوجه الآتى : —

(أ) لجنة المحافظة :

— وتشكل برئاسة المحافظ ، وعضوية كل من :

— مدير الأمن .

— سكرتير عام المحافظة .

— مدير المديرية المالية .

— مدير القوى العاملة .

— مدير الشؤون الاجتماعية .

— مدير الشؤون الصحية .

— مفتش الرى بالمحافظة .

- ممثلين عن الجهات التي تستخدم العمال الموسمين في المحافظة .
 - ممثل عن لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي بالمحافظة .
 - ممثل عن النقابة لعمال الزراعة .
 - ممثل للجمعية التعاونية الزراعية المركزية بالمحافظة .
- واللجنة ان تدعو لحضور جلساتها رؤساء الوحدات المحلية أو غيرهم من المعنيين بالأمور التي تناقشها اذا رأت ما يستلزم ذلك .

(ب) لجنة المركز :

- مأمور شرطة المركز .
- مدير مكتب العمل .
- ممثلين عن الجهات التي تستخدم العمال الموسمين في دائرة المركز .
- مدير ادارة الشؤون الاجتماعية .
- مدير الادارة الصحية .
- مدير ادارة التموين .
- ممثل عن لجنة الاتحاد الاشتراكي بالمركز .
- مندوب عن اللجنة النقابية لعمال الزراعة .
- ممثل للجمعية التعاونية الزراعية بالمركز .

(ج) لجنة القرية :

- طبيب الوحدة الصحية .
 - رئيس وحدة الشؤون الاجتماعية بالقرية .
 - ممثل عن لجنة الاتحاد الاشتراكي العربي بالقرية .
 - ممثل عن اللجنة النقابية لعمال الزراعة بالقرية .
 - ممثل الجمعية التعاونية الزراعية بالقرية .
- وتختص لجان العمال الموسمين المنصوص عليها في المادة السابقة بما يلي :

(أ) لجنة المحافظة :

- وضع الانظمة التي تكفل تنفيذ قرارات اللجنة العليا في نطاق المحافظة .

— اعداد نظام تشغيل العمال الموسميين وتوفير فرص العمل لهم على مدار السنة .

— تنظيم التعاقد مع الجهات طالبة التشغيل .

— الاشراف والرقابة على أعمال لجان المراكز ولجان القرى وضمان حصول العمال على اجورهم كاملة وفي المواعيد المحددة طبقا للعقود المبرمة مع جهات التشغيل .

— متابعة ورقابة وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية المقررة للعمال في مواطنهم الأصلية أو في مواقع العمل .

(ب) لجنة المركز :

— تنفيذ تعليمات المحافظة على النحو المبين في النظام الذي تضعه هذه اللجنة .

— تحديد حجم العمالة المتوفرة بالمركز عن طريق تجميع كشوف وتسجيل العمال الموسميين الراغبين في العمل من القرى التابعة للمركز وتقييمها حسب فئات العمال وأعمارهم .

— الاشراف على لجان القرى الواقعة في نطاق المركز وتنسيق العمل فيها والمعاونة في حل مشكلات تشغيل العمال الموسميين فيها .

— الاشراف على نقل العمال الى أماكن العمل وعودتهم لبلادهم .

(ج) لجنة القرية :

— تنفيذ التعليمات المبلغة اليها على مستوى القرية وفقا لتوجيهات لجنة المركز .

— نشر التوعية اللازمة بين العمال الموسميين في نطاق القرية .

— حصر وتسجيل العمال الموسميين بالسجلات الخاصة بذلك في بطاقة موحدة ووفقا للنموذج الذي يضعه جهاز رعاية وتشغيل العمال الموسميين واطار العامل بمواعيد السفر والاشراف على نقلهم الى أماكن العمل واستقبالهم عند عودتهم .

— تأدية الخدمات الاجتماعية للعمال ورعاية أسرهم أثناء غيابهم .

ويجوز بقرار من الوزير المختص بالحكم المحلي أن تشكل بالمدن أو الأحياء لجانا لرعاية وتشغيل العمال الموسميين وتبشر هذه اللجان أعمالها تحت اشراف لجنة المحافظة .

وتتخذ الاجراءات اللازمة لادراج الاعتمادات المالية التى تخص الجهاز فى فرع خاص من موازنة الأمانة العامة للحكم المحلى .

وينشأ بكل محافظة مضيقة للعمال الموسمين مكتب لاستقبالهم ورعايتهم فى مناطق العمل ويصدر تنظيم هذا المكتب وتشكيله وبيان كيفية مباشرته لاختصاصه قرار من المحافظ المختص ويراعى فى تشكيل هذا المكتب أن يضم ممثلين عن الجهات المعنية بتشغيل ورعاية العمال الموسمين .

وتلقى جميع المكاتب الحكومية التى تباشر تشغيل عمال الزراعة الموسمين أو من فى حكمهم وتحل لجان العمال الموسمين المنصوص عليها فى هذا القرار محلها مع عدم الاخلال بحق العمال الموسمين فى الاشتغال مباشرة دون وساطة ولا يجوز لغير هذه اللجان التوسط فى اجراءات تشغيلهم ، كما لا يجوز تحميل أجور العمال أية مصاريف إدارية .

وبهذا القرار الثورى .. تم القضاء نهائيا على مقاولى الانفار .. واستقرار العمال الموسمين . ورفع مستواهم ..

عمال القطاع الخاص

قبل مايو سنة ١٩٧١ .. لم يصدر أى قرار لعمال القطاع الخاص .. برغم أن عددهم فى الدولة أكثر من ضعف عدد عمال القطاع العام .. أى أنه لم يحصل عمال القطاع الخاص على أى ميزات قبل مايو ١٩٧١ .. فالتأمينات الاجتماعية لم تشملهم جميعا .. ومن شملتهم كانت تسند اشتراكاتها على أساس الحد الأدنى للأجور .. ويكفى أن يعلم القارئ أن الحد الأدنى لأجور عمال القطاع الخاص حتى مايو ١٩٧١ كان ٣١٢ قرشا شهريا طبقا للأمر العسكرى رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ والصادر قبل الثورة وظل يطبق على عمال القطاع الخاص حتى صدرت القرارات والقوانين التى تساويهم الى مستوى عمال القطاع العام .. وأصبح ما يطبق على عمال القطاع العام .. يطبق مثله على عمال القطاع الخاص .. فى كثير من الأحوال .

وتحرك الحد الأدنى

فى عام ١٩٧١ صدر القانون رقم ٥٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة وكذا القانون ٦١ بشأن نظام العاملين بالقطاع العام ، وقد تضمنت جداول المرتبات الملحقه بهذه القوانين رفع بداية التعيين بالحكومة والقطاع العام الى ٩ جنيه شهريا . وعليه أصبح الأمر يستدعى أيضا إعادة النظر فى أوضاع الحد الأدنى للأجور بالنسبة للعاملين بالقطاع الخاص فصدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٢ الذى رفع الحد الأدنى لأجر العامل الى ٣٠ قرش يوميا بالنسبة للعامل البالغ ١٨ سنة على الأقل ويعمل فى أحد المنشآت الصناعية التى تسرى فى شأنها أحكام المادتين ١ ، ٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة ، فاذا نقصت سن العامل عن ١٨ سنة جاز أن يقل الأجر بنسبة قرش فى اليوم عن كل سنة بحيث يقل بأى حال من الأحوال عن ٢٥ قرش يوميا .

ونظرا لعدم شمول نفاذ تشريعات الحد الأدنى للأجور على جميع العاملين بالقطاع الخاص وأسوة بما يتبع فى رفع الحد الأدنى للأجور مرة أخرى الى ١٢ جنيه شهريا بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العام بمقتضى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٤ صدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٨/٧/١٩٧٤ متضمنا رفع الحد الأدنى لأجر العامل فى القطاع

الخاص الى ٤٠ قرش يوميا فاذا كانت سنه تقل عن ذلك جاز ان يقل
الأجر بنسبة قرشين في اليوم عن كل سنة بحيث لا يقل الأجر بأى حال
من الأحوال عن ٣٠ قرش يوميا .

اعانة غلاء المعيشة

(١) احكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥ :

صدر القانون المشار اليه بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٨ ونص في مادته الاولى
على منح اعانة فلاء معيشة للعاملين الخاضعين لاحكام قانون العمل رقم
٩١ سنة ١٩٥٩ بنسبة ١٠٪ من الأجر للعامل الأعزب ، ١٥٪ من الأجر
للعامل المتزوج ، ١٧٥٪ من الأجر بالنسبة للعامل الذى يعول ولدا
أو أكثر .

كما نص فيه على أن تتغير نسب الاعانة بتغير الحالة الاجتماعية
للعامل ومعاملة العاملة المتزوجة بالنسبة المقررة للعامل الأعزب اذا كانت
هى وزوجها يعملان عند صاحب عمل واحد . وأضافت المادة الثانية حكما
بعدم تجاوز ما يتقاضاه العامل من اجر واعانة غلاء عن ٥٠ جنيها شهريا
في جميع الأحوال مع النص على اعفاء الاعانة عند حساب الأجر في تطبيق
التأمينات الاجتماعية .

مزايا القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥ :

— أنصف القانون عمال القطاع الخاص من غير العاملين بالمحال التجارية
والصناعية عندما قرر منح هذه الاعانة لهم لأول مرة بعد أن ظلوا
محرومين منها سنوات طويلة . ويعنى ذلك توسيع قاعدة حجم
المستفيدين من مزايا اعانة غلاء المعيشة .

— النص على اعفاء الاعانة من رسوم الضرائب على الأجور وعدم ادخالها
في حساب الأجر عند تطبيق التأمينات الاجتماعية بهدف تحقيق
أكبر قدر من الاستفادة المادية للعامل لاتاحة الفرصة له في اشباع
حاجاته الأساسية والضرورية .

— تدرج نسب العلاوة بالزيادة تبعا لزيادة الأعباء العائلية ان يستهدف
ويتلائم مع الأسعار التى من أجلها تقرر هذه الاعانة .

— لم يتضمن القانون المذكور أى اشارة الى لزوم استهلاك مقسدار
الاعانة من اية زيادة في الأجور التى يحصل عليها العامل ويعنى ذلك

في الواقع أحداث زيادات حقيقية في دخول العاملين بالقطاع الخاص
يتيح لهم فرصة لرفع مستوى معيشتهم .

(ب) القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٦ :

وبتاريخ ٢ يولية ١٩٧٦ أصدر مجلس الشعب القانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٧٦ متضمنا منح العاملين بالقطاع الخاص الذين مضى على
التحاقهم بالعمل سنة على الأقل علاوة تقدر بنسبة ١٥٪ من الأجر
للعمال بخطط الانتاج والفنيين ومساعدتهم ١٠٪ من الأجر وبالنسبة
لباقى فئات العاملين على أن يستثنى من نطاق تطبيق هذا القانون العمال
المتدرجين أو العمال الذين يتقاضون أجرا مقداره ٧٥ جنيهها
شهريا فأكثر .

(ج) القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٧ :

بتاريخ ٢٤/٤/١٩٧٧ أصدر مجلس الشعب هذين القانونين -
ويتضمن القانون رقم ١٥ منح جميع العاملين بالقطاع الخاص علاوة
استثنائية تعادل ٥٪ من الأجر اعتبارا من ١/١/١٩٧٧ كما تضمن القانون
رقم ١٦ منح هؤلاء العاملين علاوة بنسبة ٧٥٪ من الأجر وقد استثنى
القانون رقم ١٦ مجال التطبيق العمال المتدرجين أو المتدربين أو العمال
الذين يتقاضى كل منهم أجرا شهريا مقداره ١٠٠ جنيه فأكثر .

كما لا يسرى الا على العمال الذين مضى على التحاقهم بالعمل سنة
على الأقل مزايا القانونين رقم ١٥ ، ١٦ لسنة ١٩٧٧ .
— أكد المشرع مرة أخرى أن الهدف من اصدار هذه التشريعات وهو
محاولة الربط بين أجور العاملين ومستويات المعيشة المتغيرة من
وقت لآخر .

— ألغى القانون رقم ١٦ التفرقة التى كانت سائدة بالقانون رقم ٤٣
لسنة ١٩٧٦ حيث قرر منح العلاوة لجميع العاملين دون تفرقة في
مقدار العلاوة بين العاملين بخطوط الانتاج وغيرهم .
— زيادة حجم المستفيدين من أحكام العلاوة طبقا للقانون رقم (١٦)
حيث استفاد منه العامل الذى يتقاضى أجرا شهريا أقل من
١٠٠ جنيه بعد أن كانت ٧٥ جنيه فقط بالقانون رقم ٤٣ لسنة
١٩٧٦ .

— تحقيق العلاوة الاجتماعية بين جميع المواطنين في كافة قطاعات العمل
حيث قرر القانون رقم ١٥ منح علاوة استثنائية لجميع العاملين

بالقطاع الخاص بدون قيد أو شرط أسوة بما أتبع عند منح هذه العلاوة بالقطعين الحكومي والعام .

ونتيجة لهذه القوانين والتي صدرت في عهد السادات ارتفع الحد الأدنى لأجر العامل الذي كان يتقاضى ٣١٢٥ قرشا شهريا قبل عام ١٩٧١ الى ١٦٠٥٠ جنيها (وذلك بالنسبة للعامل الأعزب الذي يعمل في غير خطوط الانتاج) - أي بزيادة قدرها ١٢٩٥ جنيها شهريا وبذلك تكون نسبة الزيادة في أجره ٤١٣٪

أما بالنسبة للعامل الذي كان يتقاضى ٧٥٠٠ جنيها قبل عام ١٩٧١ فقد ارتفع أجره الى ١٦٠٥٠ جنيها (وذلك أيضا بالنسبة للعامل الأعزب الذي يعمل في غير خطوط الانتاج) - أي بزيادة قدرها ٧٠٥٠ جنيها شهريا - وبذلك تكون نسبة الزيادة في أجره ١١٤٪ .

وعند اعداد هذا الكتاب للطبع .. وافق مجلس الشعب على مشروع قرار بمنح العاملين بالقطاع الخاص علاوة قدرها ١٥٪ من الأجر بحسب أقصى ٦ جزيئات شهريا تصرف بأثر رجعي ابتداء من يناير سنة ١٩٧٨ .

المزايا العمالية

- ١ - القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ الذي ساوى بين العاملين في المنشآت الصناعية بالقطاع الخاص وبين العاملين في القطاعين الحكومي والعام بالنسبة لمدة الاجازة المرضية والأجر المستحق خلالها .
- ٢ - القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٤ الذي ساوى العاملين في القطاع الخاص بالعاملين في القطاعات الأخرى بالنسبة لمدة الاجازة السنوية وقرر حقهم في الاجازة العارضة .
- ٣ - القانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ الذي ساوى العاملين بالقطاع الخاص بالعاملين في القطاع العام بالنسبة لأجازات الأعياد .
- ٤ - القانون الخاص بمنح العامل المخالط المريض بمرض معد اجازة بأجر كامل أسوة بزميله في القطاع العام والحكومي .
- ٥ - القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٤ وهو يقضى بصرف ما يعادل أجر شهر كامل لمواجهة نفقات الجنائز بحسب أدنى ٢٠ جنيها لعمال القطاع الخاص أسوة بما هو متبع لعمال القطاع العام والحكومة ثم أجر شهر الوفاة إيا كان تاريخ وقوعها وأجر الشهرين التاليين لشهر الوفاة .

الوجه الآخر للقطاع الخاص

ولم يقتصر تشجيع القطاع الخاص والاهتمام به على العمال فقط وإنما أيضا على تشجيع الرأسمالية الوطنية على الاستثمار .. وتمت إزالة العوائق من أمام أبناء مصر ليضيفوا المزيد من المشروعات الإنتاجية الى صرح الاقتصاد المصرى .. وأيضاً ليقدّموا فرصاً جديدة للعمالة أمام العمال المصريين ..

ويستحوذ القطاع الخاص على قدرات وخصائص يتميز بها منها الاعتزاز بالملكية الخاصة والحرص عليها والذي ينبع من مبدأ عدم انفق المال في غير موضعه والعمل الدؤوب على انجاح المشروعات وتحقيق أهدافها ، فضلا عن حرية الحركة والتصرف مما يتيح له قدرات هائلة لانجاح الأعمال بعيدا عن الروتين والبيروقراطية . هذا بالإضافة الى الصلة الوثيقة بمواقع وميادين الانتاج والمعاملات والاحتكاك المباشر بحركة الأسواق في الداخل والخارج .

ومن ثم التعرف على حاجة وأذواق تلك الأسواق والمرونة الكافية لتلبية هذه الحاجة بالسرعة الواجبة وفي الوقت المناسب .

كما ترجع أهمية هذا القطاع الى أن الدور الذي يمكن أن تلعبه الرأسمالية الوطنية ينبع من وجود عدد لا حصر له من وحدات الصناعات الصغيرة والصناعات الحرفية ومجالات التجارة الداخلية والملكيّات الصغيرة . ومن ثم فإن برامج التنمية يجب ألا تغفل دور رأس المال الخاص ولا دور الملكية الخاصة فهي وعاء للمدخرات يجب تعبئته للتنمية بالإضافة الى الحجم او الوزن الاقتصادي للقطاع الخاص فهو يملك خبرة كبيرة في تنظيم الأعمال وإداراتها كل هذا بجانب أهميته الكبرى في استيعاب الأيدي العاملة بأقل استثمار أو تكلفة .

فترة الانفلاق

بالرغم من هذه الأهمية التي أشرنا إليها ومن أن جميع الموائيق الرسمية للدولة قد نصت على ضرورة قيام القطاع الخاص بجانب القطاع العام إلا أنه لم يحظ بنفس القدر من الرعاية التي نالها القطاع العام ومن ثم لم تتح له الفرصة الواجبة لاداء دوره وبصفة خاصة في الفترة منذ عام ١٩٦١ وهي السنة التي شهدت عمليات التنظيم الكبرى .

وظل القطاع الخاص في حالة شديدة من المعاناة حتى عام ١٩٧١ والتي استوجبت ظروفه حشد كافة الطاقات والامكانيات بالبلاد لتنشيط الاقتصاد المصري ومواجهة الظروف الاقتصادية القاسية بعد النكسة .

تنشيط القطاع الخاص

فبدأت الأوساط الرسمية والشعبية في اتخاذ الكثير من الاجراءات لتنشيط القطاع الخاص الصناعي وتشجيعه وحفزه للقيام بدوره الفعال في هذه الظروف وكان من أهم هذه الاجراءات :

١ - تأمين المواطنين على حرياتهم وحياتهم وأموالهم والفاء الاجراءات الاستثنائية مما كان له اثر طيب في خلق جو من الاستقرار الاقتصادي وبث الطمأنينة في نفوس اصحاب رؤوس الأموال الوطنية .

٢ - منح المستثمرين الوطنيين بالقطاع الخاص نفس مزايا المستثمرين العرب والأجانب .

٣ - اباحة الاستيراد بدون تحويل عملة بالنسبة للخامات ومستلزمات الانتاج والآلات والمعدات .

٤ - تخفيض الرسوم الجاركية على بعض الخامات .

٥ - الغاء بعض قرارات الحظر التي كانت مفروضة على بعض الأنشطة .

كما نال هذا القطاع مزيدا من الرعاية لا سيما بعد نصر أكتوبر المجيد ١٩٧٣ ، واعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي تهدف بالدرجة الاولى الى تعويض الاستثمار الصناعي الخاص عما أصابه في فترة الانغلاق وتنشيطه وتنظيم القدرات الذاتية في مصر . فصدر قانون الاستثمار العربي والأجنبي والمناطق الحرة وما تضمنه من أن الشركات التي تنشأ في ذلله تعتبر من شركات القطاع الخاص ايا كانت الطبيعة القانونية

للأموال الوطنية المساهمة فيها ولا تسرى عليها التشريعات والالوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام أو العاملين فيه .

وكانت هذه الإجراءات الحكيمة الواعية بارقة أمل وشجعان انار الطريق أمام المواطنين المصريين الى نمو مشرق مضمون العواقب .

الاستثمار في القطاع الصناعي

أمكن تقدير رأس المال المستثمر في القطاع الخاص في مجال الصناعات التحويلية بحوالى ١٠٠ (مائة) مليون جنيه . وذلك في عام ١٩٧٠ وطبقا للخطة (٧٠ - ١٩٧٤) التى اعدها اتحاد الصناعات مع وزارة الصناعة فان القطاع الخاص في ذلك الوقت يمكن ان يزيد معدل استثماراته بنحو ١٠ (عشرة) ملايين جنيه سنويا وبذلك فيكون اجمالى رأس المال المستثمر في عام ١٩٧٦ نحو ١٧٠ مليون جنيه وتمثل هذه الاستثمارات ١٦٪ تقريبا من اجمالى رؤوس الأموال المستثمرة في قطاع الصناعات التحويلية في القطاعين العام والخص .

وجدير بالذكر انه بمتابعة الخطة التى أشرنا اليها نجد أن هذا القطاع قد تجاوز المستهدف من هذه الخطة حيث بلغ انتاجه الفعلى في آخر سنواتها (عام ١٩٧٦) نحو ٧٣٥ر٣ مليون جنيه (تمثل ٢٥٪ من اجمالى انتاج القطاعين العام والخاص في مجال الصناعات التحويلية) كما بلغت صادراته في نفس العام ١٩٧٦ اذ بلغت ٤٤ر٣ مليون جنيه تمثل نحو ١٩٪ من اجمالى الصادرات للقطاعين في مجال الصناعات التحويلية) .

ويرجع ذلك النشاط الى التسهيلات والحوافز التى أعطتها الدولة لهذا القطاع من خلال اتحاد الصناعات والغرف الصناعية المنضمة اليه . وفيما يتعلق باستثمارات القطاع الخاص الصناعي في عام ١٩٧٦ طبقا لبيانات الهيئة العامة للتصنيع نجد أن المشروعات التى وافقت عليها الهيئة يبلغ عددها ٦٥٧ مشروعا تبلغ جملة تكاليفها الاستثمارية نحو ٨٢ر٤ مليون جنيه وتستوعب نحو ٢٢٥٩٨ عاملا تبلغ جملة أجورهم بنحو ٦ر٥ مليون جنيه .

يخص الصناعات الكيماوية منها (وتشمل الجلدية) - ١٤٣ مشروعا تبلغ تكاليفها الاستثمارية نحو ٢٥ر٣ مليون جنيه (وتمثل نحو ٣٠ر٣٪ من اجمالى تكاليف القطاعات الصناعية المختلفة) - كما تستوعب نحو

٤.٥١ عاملا (يمثلون نحو ١٧ر٩٪ من اجمالي العاملين في القطاعات الصناعية المختلفة) - وتقدر اجورهم بنحو ١٧ مليون جنيه (تمثل نحو ٣.٠ر٤٪ من اجمالي اجور العاملين في القطاعات الصناعية المختلفة) .

العمالة والأجور

تستخدم مصانع القطاع الخاص أعدادا كبيرة من العمالة لأن معظمها يعتمد على الآلات التسيطة وليس على خطوط الانتاج الأتوماتيكية ويبلغ عدد عمال القطاع العام في مجالات الصناعات التحويلية في عام ١٩٧٤ نحو ٥٤٠ ألف عامل بمتوسط اجر سنوى ٣٥٩ جنيها نلعمال بينما عددهم في القطاع الخاص نحو ٤٩٦ ألف عامل بمتوسط اجر سنوى ١٢٤ جنيها وهذا يوضح زيادة نسبة العمالة في القطاع الخاص عنها في القطاع العام حيث نجد أنه بالرغم من أن اجمالي قيمة الانتاج في القطاع الخاص يصل الى ٩٠٪ تقريبا من عددهم بالقطاع العام والى نحو ٤٧٪ من اجمالي العاملين في القطاعين العام والخاص في مجال الصناعات التحويلية كما أن متوسط اجر العامل يقل كثيرا عن مثيله في القطاع العام نظرا لعدم تدرج الأجور سنويا كما تمثل الأجور المدفوعة نسبة قدرها ١٨٪ من اجمالي الأجور المدفوعة في القطاعين العام والخاص .

وقد زادت أجور العمال في بعض المهن زيادة كبيرة ومنهم عمال البناء والحرفيين واصبح دخلهم يمثل اكثر من المستوى الاول في لائحة العاملين بالقطاع العام والحكومى .

العمال .. قبل الصحفيين

في أحد الاجتماعات الدورية للرئيس مع كبار الصحفيين كان اجتماعا هاما في استراحة الرئيس بالقناطر الخيرية .. آثار الزميل أبراهيم البعشى موضوع مشروع لائحة الصحفيين وضرورة وجود لائحة تنظم أجورهم ..

وتحدث الرئيس عن المشروع الذى قدمه اليه الأستاذ عبد المنعم الصاوى نقيب الصحفيين وقتئذ .. وشرح الأستاذ الصاوى المشروع ..

وتحدث الرئيس وشرح وجهة نظره .. وطلبت الكلمة .. وقلت ما دمنا نتحدث عن اللائحة للصحفيين .. فان عمال الطباعة والعاملين بالصحافة من غير الصحفيين في حاجة أيضا الى نظرة ..

وقال الرئيس السادات كلمة تاريخية « لن توقع يدى على لائحة للصحفيين قبل أن توقع للعاملين بدور الصحف أولا » فعلا صدرت لائحة للصحفيين واخرى للعاملين بدور الصحف وطبقت اللائحتان في وقت واحد.

هكذا كان الرئيس دائما مع العمال أولا .. وكان لهذا أثره عند تشكيل المجلس الأعلى للصحافة .. وفي اجتماع لرؤساء تحرير الصحف في مكتب المهندس سيد مرعى عن التصور في تشكيل المجلس الأعلى للصحافة .. تحدث فيه الأستاذ مصطفى أمين والأستاذ موسى صبرى والأستاذ فكرى أباطه والأستاذ عبد المنعم الصاوى .. طلبت أن تمثل النقابة العامة للعاملين بالصحافة في المجلس برئيسها .. وقد عقب المهندس سيد مرعى بالموافقة وأصبح العمال لأول مرة أعضاء في المجالس العليا .

الانفتاح .. عمالة .. وانتاج

قل الرئيس .. ما معنى الانفتاح الاقتصادى .. معناه كلمتان ..
انتاج وعمالة .. الانتاج يعنى بيزيد انتاج البلد .. علشان استطيع
اعطى لكل انسان ما يريد من طعام .. من ملابس .. من كل شىء ..
عمالة يعنى عمال بتشتغل ويزيد عدد العمال والعاملين عندى حسب
ما بيطلع عندى كل سنة ما يتعطش حد ..

ولذلك فقد انتهجت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادى على العالم
شرقه وغربه بهدف تعظيم القدرة الذاتية للموارد الاقتصادية المصرية
المتاحة واستغلالها اكفاً استغلال ممكن ومن ثم تحقيق مستوى أفضل
لمختلف طبقات الشعب فضلاً عن المساهمة مع المجتمع الدولى فى الازدهار
الاقتصادى وابرار الدور الحضارى المصرى الذى لمسه العالم اجمع منذ
ما يزيد على السبعة آلاف من السنين الماضية .

ومنذ اتباع هذه السياسة بدأ العالم يتطلع الى الدور القيادى الرائد
الذى تقوم به مصر فى مجال التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية
الصناعية بصفة خاصة ، واخذت وفود الدول تفد الى مصر .

لقد خطت هذه السياسة خطوات جادة وايجابية فى كافة المجالات
الاقتصادية عامة والصناعية خاصة . حيث بلغ عدد المشروعات
الاستثمارية حتى نهاية يناير ١٩٧٧ - ٣٤٣ مشروعاً داخل البلاد يبلغ
اجمالى تكاليفها الاستثمارية ٧٣٥٣ مليون جنيه منه ٤٩٢٦ مليون
جنيه بالعملات الحرة ٢٤٣٧ مليون جنيه بالعملة المحلية هذا بالإضافة
الى المشروعات التى وافقت عليها هيئة استثمار المال العربى والأجنبى
بنظام المناطق الحرة الخاصة وعددها ٥١ مشروعاً اجمالى رأس ماله
٦٤٧٢ مليون جنيه منه ٦٩٣٨ مليون جنيه بالعملات الحرة ، ٣٤٤
مليون جنيه بالعملة المحلية وتقع هذه المشروعات فى مناطق :

القاهرة والاسكندرية والسويس وسوف يتركز انتاجها فى صناعات
الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والهندسية والمعدنية والكيمياوية
والبترول والثروة الحيوانية .

وبالنسبة للمناطق الحرة العامة فقد بلغ عدد مشروعاتها الاستثمارية ١٣٩ مشروعا رأسمالها ١٦٧٧٧ مليون جنيه منه ١٥٣٦٦ مليون جنيه بالعملات الحرة و ١٤١١ مليون جنيه بالعملة المحلية .

التنفيذ

بالنسبة للمشروعات في المجموعة الأولى وعددها ٣٤٣ مشروعا بلغ عدد المشروعات التي بدأت الانتاج فعلا ٦٩ مشروع اجمالى رأسمالها ١٢٩١١ مليون جنيه منه ١١٠٥٥٥ مليون جنيه بالعملات الحرة و ٢٣٦٦ مليون جنيه بالعملة المحلية .

كما بلغ عدد المشروعات تحت التنفيذ ٢١٠ مشروعا ورأسمالها ٢٣٩ مليون جنيه وباقي المشروعات وعددها ١٥٤ مشروعا في طريقها لاتخاذ الاجراءات التنفيذية وبالنسبة للمشروعات التي بدأت الانتاج وتلك التي تحت التنفيذ فان انتاجها يتركز في صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والهندسية والمعدنية وصناعات التعدين ومواد البناء والصناعات الكيماوية والدوائية .

ويتضح من هذا الموجز ان قطاع الصناعة قد استحوذ على نصيب كبير من هذه المشروعات وبعبارة أخرى فان الانفتاح يسير في خط التنمية الصناعية المرسوم له من خلال الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ولا يخفى علينا اننا في بداية الطريق وقد نتعرض لبعض السلبيات التي يمكن تداركها بترشيد هذه السياسة وتوجيهها للأهداف المرجوة منها وبعد القاء هذه النظرة السريعة الموجزة تورد فيما يلي تفصيلا لما أجملناه :

المشروعات الاستثمارية (داخل البلاد)

بلغ اجمالى عدد المشروعات الاستثمارية التى وافق عليها مجلس ادارة الهيئة ٣٦ مشروعاً استثمارياً (داخل البلاد) بخلاف ما رفضه مجلس الادارة من مشروعات لعدم جديتها وعدم ملاءمتها للاقتصاد القومى والبالغ عددها ١٥٠ مشروعاً .

وقد تم سحب ٩٣ مشروعاً منها لعدم اتخاذها الاجراءات التنفيذية رغم تجديد المدة القانونية فيكون عدد المشروعات الموافق عليها وموافقاتها سارية المفعول حتى ١٩٧٧/١١/٣١ (شاملة الجلسة الأخيرة لمجلس الادارة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٦) ٣٤٣ مشروعاً استثمارياً داخل البلاد .

يبلغ اجمالى رأسمالها ٧٣٥٣ مليون جنيه منه ٤٩٢٦ مليون جنيه بالعملة الحرة ، ٢٤٢٧ مليون جنيه بالعملة المحلية .

(هذا بالاضافة الى المشروعات التى وافق عليها مجلس الادارة بنظام المناطق الحرة الخاصة) كما يوجد مشروعات تحت الدراسة وعددها ٧٨ مشروعاً وافقت عليها الجهات الفنية المختلفة وتستكمل دراستها النهائية مع المستثمرين .

وتنقسم المشروعات الموافق عليها ٣٤٣ مشروعاً الى الآتى :

اولاً - تشمل هذه المشروعات ١٦ قطاع فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى هى :

عدد

٨ قطاعات صناعية : تشمل ١٨٧ مشروعاً صناعية يبلغ رأسمالها ١٨١٣ مليون جنيه منه ١٠٧٧ مليون جنيه بالعملة الحرة ، ٧٣٦ مليون جنيه بالعملة المحلية وهذه المشروعات الصناعية تمثل ٢٤٧٪ من اجمالى رؤوس اموال المشروعات الموافق عليها كما توفر فرص عمالة محلية لعدد ٢٦٨٨٣ عاملاً مصرياً .

وهذه القطاعات هى :

قطاع الغزل والنسيج - الصناعات الغذائية - المعدنية - الهندسية - التعدين - مواد البناء والحراريات - الكيماوية - الدوائية .

عدد

٨ قطاعات أخرى : تشمل ١٥٦ مشروعا يبلغ اجمالي راسمالها . ٥٥٤ مليون جنيه منه ٣٨٤٩ مليون جنيه بالعملات الحرة ، ١٦٩١ مليون جنيه بالعملة المحلية . وهذه المشروعات تمثل ٧٥٣٪ من اجمالي رؤوس اموال المشروعات الموافق عليها كما انها توفر فرص عمالة محلية لعدد ٣٩١٥٨ عاملا مصرياً .

وهذه القطاعات هي :

قطاع الثروة الحيوانية - الاسكان - المقاولات - النقل - استثمار
الأموال - البنوك - السياحة - الصحة - المستشفيات .

نقص حالات

التوقف عن العمل

ونتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى التى سارت عليها الحكومة طبقا لتعليمات السيد الرئيس الرشيدة ، ترتب على ذلك النقص المستمر فى حالات توقف المصانع عن العمل او احتمال توقفها .

وقد لوحظ بأن السبب الرئيس فى حالات التوقف عن العمل وبالتالى تعطيل العمال عن تأدية عملهم كان يرجع الى نقص المواد الخام - لذلك قامت الحكومة بتوفير المواد الخام لأصحاب الأعمال حتى لا تتوقف مصانعهم خاصة وأن نسبة الحالات التى ترجع الى تعذر الحصول على المواد الخام كانت تمثل حوالى ٧٥٪ من مجموع حالات التوقف عن العمل .

وبالرجوع الى احصائيات وزارة القوى العاملة والتدريب المهنى بالنسبة لحالات التوقف عن العمل تبين بأنها كما يلى :

السنة	عدد حالات التوقف عن العمل واحتمالاته
١٩٧٣	١٩٧
١٩٧٤	١٠١
١٩٧٥	٧٤
١٩٧٦	٤٦

من هذا الجدول تبين نسبة النقصان المستمر فى هذه الحالات اذ كانت فى عام ١٩٧٣ عدد ١٩٧ حالة فأصبحت فى عام ١٩٧٦ عدد ٤٦ حالة أى نقصت الى اقل من الربع .

أول مايو عيد العمال

كان حديث الرئيس السادات لعمال مصر في أول مايو سنة ١٩٧١ في حلوان هو البداية الحقيقية لثورة التصحيح .. فلأول مرة يهاجم مراكز القوى في خطاب عام .. وللتاريخ وبحكم عملي الصحفي .. فلقد حاولت مراكز القوى في هذا اليوم أن تستغل هذا التجمع العمالي ضد الرئيس السادات ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل ..

ولقد جند عبد المجيد فريد أمين العاصمة في ذلك الوقت عددا من أنصاره وأجلسهم في الصفوف الأولى ليرددا بعض شعارات الجهاز السري .. ولكن جموع العمال في السراشق أحببت هذه المؤامرة .. وهذا لم يمنع الرئيس السادات من اعلانه بدء ثورة التصحيح .. وأقال في مساء اليوم نفسه على صبرى وكانت مقدمة ثورة التصحيح .. وانشغل الرئيس السادات بعد ثورة التصحيح بالاعداد لمعركة أكتوبر المجيدة العاشر من رمضان ..

وللتاريخ أيضا فقد حاولت مراكز القوى أن تتدخل بالتعديل في خطاب الزميل عبد اللطيف بلطية رئيس الاتحاد في هذا اليوم ولكنه رفض وكان خطابا فويا وجهه للرئيس معبرا بذلك عن حب وتقدير عمال مصر للسيد الرئيس .

العمال جيش آخر منتصر في أكتوبر

واذا كانت قواتنا المسلحة الباسلة هي قطعة معبرة عن شعبنا كله العامل والفلاح والطالب والمهندس والفني ..

ان من حق العمال بالذات في يوم عيدهم ان نسجل انهم لعبوا دورا حيويا خطيرا في المعركة في مجالات خاصة به فهم الذين ساهموا مع قواتنا المسلحة في بناء القواعد والطرق والمطارات وكل ما يلزم القوات المسلحة من انشاءات وكانوا يقومون بذلك في كثير من الاحيان تحت الضرب المتواصل من طيران العدو وكان منهم شهداء وهم الذين قاموا بواجبهم في مصانعهم الحربية والمدنية خلال مرحلة الصمود وحرب الاستنزاف والاعداد للمعركة الكبرى من اجل تزويد القوات المسلحة بكل احتياجاتها خلال شهرين فقط ايام حرب الاستنزاف زودت مصانعنا القوات المسلحة بما يقدر بـ ١٠٠ ألف طن من الحديد والصلب . وهذا مثل واحد من امثلة كثيرة تدل على ان العمال كانوا سندا حقيقيا للجيش وهم كعاملين في المرافق الاقتصادية الحيوية قد تعرضوا ايضا للضرب من العدو في ابو زعبل وغيرها حين ظن العدو انه يضرب هذه المواقع الانتاجية يمكن ان يكسر روحنا المعنوية او انه يحطم جبهتنا الداخلية والعمال اخيرا كفئة كبرى من فئات هذا الشعب ساهموا مثل سائر الفئات في تحمل اعباء الحرمان من اجل توفير كل احتياجات المعركة .. ان العمال في مصر بعد ٦ اكتوبر المجيد هم ايضا جيش آخر منتصر .

العمال ردوا على الاشاعات

في احتفالهم سنة ١٩٦٩

حرص الرئيس السادات في كل مراحل حياته على تكريم العمل والعمال
ففي عام ١٩٦٩ وكان الرئيس يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية ..
حضر الحفل الذي اقامته وزارة العمل في عهد الوزير كمال رفعت في ذلك
الوقت للعامل المثالي .. وتوزيع كؤوس الانتاج على الشركات واللجان
النقابية الفائزة وتحدث سيادته في هذا الاجتماع .. وكرم العمل والعمال
.. واستقبل سيادته من العمال استقبالا حافلا .. وكانت الجماهير العمالية
ذلك الوقت تحس بصراعه مع مراكز القوى .. وتعرف الجماهير انه مع
الشعب .. وان مراكز القوى كانت تريد عزله من منصبه .. وتثير حوله
الاشاعات الكاذبة .. ولكن كان استقبال العمال لسيادته ردا على هذا ..
تكريما لسيادته .. وحتى يتأكد أن العمال بل والشعب يؤيده ويعرف
المؤامرات الدنيئة ضده .

النقابيون .. في العائلة المصرية

حرص الرئيس السادات على حماية القيادات العمالية .. لارتباطه الوثيق بهم .. وعند إعادة انتخابات المؤتمر القومي العام للاتحاد الاشتراكي أصدر سيادته قرارا بتعيين أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام للعمال أعضاء في المؤتمر .. وشاركوا في كافة اللجان .

وعند إعادة تشكيل اللجنة المركزية بصورتها الجديدة .. كرمز للعائلة المصرية .. أصدر الرئيس قرارا بتعيين رؤساء النقابات العامة أعضاء في اللجنة . وقد انتخبت اللجنة الدكتور مصطفى خليل أميناً عاماً وقد حرصت ان يكون احد مساعديه من العمال والفلاحين . وطبقا لتوجيهات السيد الرئيس السادات .. فقد نص قانون الأحزاب على وجوب احترام نسبة الـ ٥٠٪ للعمال والفلاحين على الأقل في كل تنظيماتها ..

بل لقد قننت هذه النسبة في الدستور وكافة اللوائح والنظم ومراعاتها في كل التنظيمات بدقة .

السادات والحركة النقابية

أهم أحداث هذه الفترة نقابيا هي صدور القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ والخاض بالنقابات العمالية .. ولأول مرة في تاريخ مصر يكون للحركة النقابية قانون مستقل بعد أن كانت مجرد بابا في قانون العمل ..

وقد حقق القانون تقرير حق ابداء الرأي في كافة مشروعات القوانين المتعلقة بتنظيم شئون العمل والعمال ، والمشاركة في مناقشة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة والمشاركة في اصدار القرارات المنفذة للقانون .. وتحقيق كامل الاستقلالية للحركة النقابية في عملها ونشاطها وعلاقتها العضوية والتنظيمية .

وقد ظهر ذلك واضحا في أن الاتحاد العام للعمال قد ناقش خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقانون الضرائب .. وقانون التأمين الاجتماعي .. وقوانين العاملين بالقطاع العام والحكومة والقطاع الخاص وقرار الحد الأدنى لأجور عمال القطاع الخاص ..

وعقد الاتحاد مؤتمرا للأجور والأسعار ومؤتمرا للثورة الادارية ومؤتمرا للإنتاج ومؤتمرا للقطاع الخاص ومؤتمرا للتأمين الصحي .. وكثير من التوصيات صدرت بشأنها قرارات أو تعديلات في التشريع .. وفي كل مناسبة حضر المهندس سيد مرعى رئيس مجلس الشعب أو السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء أو الوزراء المختصون .. كانوا جميعا يؤكدون التجاوب الكامل بين جميع الأجهزة والمؤسسات في الدولة وبين العمال واتحادهم .

وقد حقق القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ مزايا عديدة للحركة العمالية أهمها :

● منح اللجنة النقابية - قاعدة التشكيل النقابي - شخصية اعتبارية كاملة .

● النص صراحة في القانون على أن يكون من بين اختصاصات اللجنة النقابية ، حقها في ابداء الرأي في لوائح الجزاءات وغيرها من اللوائح والنظم المتعلقة بالعاملين بالمنشأة سواء عند وضعها أو تعديلها .

والنص أيضا على أن يكون من بين اختصاصات الاتحاد العام لنقابات العمال ، حقه في المشاركة في مناقشة مشروعات خطط التنمية

الاقتصادية والاجتماعية العامة وفي ابداء الراى فى مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بتنظيم شئون العمل والعمال .

عدم سريان احكام القوانين الخاصة بالاجتماعات العامة على اجتماعات المنظمات النقابية ، وبالتالي عدم قيام هذه المنظمات باخطار اى جهة عن اجتماعاتها .

- زيادة مدة الدورة النقابية وجعلها ثلاث سنوات .
- اعتبار اموال المنظمات النقابية اموالا عامة ، وعدم جواز الحجز على مقار المنظمات النقابية او الاثاث او المعدات او الاموال اللازمة لنشاطها .
- تقرير اعفاءات ضريبية للمنظمات النقابية ومنحها بعض المزايا الاخرى .
- قيام الاتحاد بالرقابة المالية على المنظمات النقابية وكافة جوانب النشاط الاخرى .
- مشاركة الاتحاد الايجابية فى وضع واعداد القرارات المنفذة للقانون ولوائح النظم الاساسية والمالية .

وقد ارفق بالقانون جدول للتصنيف النقابى حدد عدد النقابات ب ٢١ نقابة عامة كما اجاز القانون للاتحاد تعديل هذا الجدول وان يصدر بهذه التعديلات قرار من وزير القوى العاملة .

وعلى اساس هذا القانون تاكدت حرية التنظيم النقابى ، واخذ بالانلوب الديمقراطى فى تشكيل المنظمات النقابية ، وفى علاقة هذه المنظمات بعضها ببعض الاخر وفى اتخاذ القرارات .

وفى يوليو ١٩٧٦ بدأت الدورة النقابية الخامسة وركز الاتحاد على السكرتاريات المتخصصة داخل مجلس ادارة الاتحاد وزيادة فاعليتها وتدعيمها بالاجهزة الفنية ، وقد تم تشكيل احدى عشرة سكرتارية تختص كل منها بنشاط معين .

كذلك اعاد الاتحاد تشكيل الاتحادات المحلية للعمال بالمحافظات مع التوسع فيها . وقد بلغ عدد الاتحادات المحلية التى شكلت حتى الآن عشر اتحادات محلية فى محافظات الاسكندرية - البحيرة - الغربية - الشرقية - الدقهلية - القليوبية - الجيزة - اسيوط - قنا - اسوان ..

مع نقابة النقل البرى منذ الشباب

الرئيس السادات شارك منذ فجر شبابه فى النضال الوطنى المصرى وعمل سنوات طويلة بين صفوف العمال الكادحين وعرف عن قرب الارتباط الوثيق بين الحركة الوطنية والحركة العمالية ولمس الدور الهام الذى يضطلع به عمال مصر فى النضال الوطنى والقومى من أجل الحرية والتقدم والرخاء ..

ويقول الرئيس السادات بنفسه عن هذه العلاقة فى خطابه لعمال النقل البرى .

« سافخر دائما بالفترة التى قضيتها وأنا اكافح واحد منكم وأنا استظل بحمايتكم وبتأييدكم . كم من مرة والبوليس السياسى يتعقبنى والمباحث تتعقبنى والمخابرات البريطانية تتعقبنى .. كم من مرة استطعت فعلا أن اقلت من كل هؤلاء تحت مظلة من الاخوة اعضاء النقل فى كل انحاء الجمهورية وكنا بنعمل فى تنظيم سرى واحد . كان مجرد أن احنا حائلتقى وبدون أن يتكلم كان يعرف كل واحد منا الدور المطلوب منه ايه ولم تستطع تلك القوى أبدا أن تنتزعنى من بينكم .. انتم وكما قلت تفرضون حمايتكم الكاملة ومعاونتكم الكاملة لى » .

أريد أن أقول لجميع عمال مصر وأقول أيضا للشعب المصرى كله اننى فخور بانتسابى اليكم .. أقول لكل اننى فخور بانتسابى اليكم .

والرئيس السادات يتذكر دائما هذه الفترة الهامة من تاريخه وتاريخ مصر .. وهذا ما دفعه الى تدعيم بنك ناصر .. وطلب تملك سيارات الأجرة وسيارات النقل بالتقسيط المريح .. وما دفعه أيضا الى التأمين على السائقين والتبايعين .. والى الاهتمام بالتأمينات الاجتماعية ..

وهو يهتم بالسائقين اهتماما شخسيا .. وذات مرة قرأ الرئيس السادات فى مجلة النقل البرى التى تصدرها النقابة العامة لعمال النقل مشكلة عامل من عمال النقل البرى فى بنى سويف لم يصرف التأمينات الاجتماعية وضعف بصره وأصبح عاجزا عن الكسب .. أمر الرئيس بصرف

٣٠٠ جنيه من جيبه الخاص الى أن تسوى التأمينات الاجتماعية مستحقاته
.. واستلم الشيك الزميل محمد محمد العقيلي رئيس النقابة العامة
وسلمه للعامل .

ومما يذكر أن الجمعية العمومية للنقابة العامة للنقل البري قررت
بالاجماع انتخاب الرئيس رئيسا فخريا للنقابة العامة .. واستمرار عضويته
بها .. ومما يذكر أيضا أن الرئيس السادات قد تعرف بالزميل العقيلي في
فترة نضاله ضد الاستعمار .

أحداث الهروب

ومن الفترات التي لا زالت محفورة في وجدان انور السادات تلك الأيام التي قضاهما مطاردا وهاربا من الارهاب والظلم .. في هذه الفترة مرت به أحداث أثرت في مجرى حياته كلها .. يقول عنها الرئيس :

« كانت فترة الهروب مليئة بالأحداث .. فقد كان لابد أن أعمل لكي أجد لقمة العيش لى ولأولادى فلم يكن والدى فى وضع يسمح له بمساعدتى بأى شىء على الإطلاق . ولذلك كان على أن أخرج للحياة فأطلقت ذقنى لأخفى ملامحى وسميت نفس الحاج محمد » .

أول ما قمت به هو أنى عملت حمالا على عربة لورى كان يملكها زميلى حسن عزت . بلدانا أنا وسائق اللورى بالعمل لحساب تاجر اسمه غويبة كان متعهدا للجيش البريطانى فى الاسماعيلية . وأذكر أنه فى مرة من المرات وصلنا الاسماعيلية فى المساء فتكرم علينا غويبة وسمح لنا أن نبيت ليلتنا فى مكتبه على الأرض .

كان غويبة هذا مليونيرا من أغنياء الحرب فلما أصدر عبد الناصر قوانين الاشتراكية فى سنة ١٩٦١ وضع غويبة أمواله تحت البلاطة كما نقول وارتدى ملابس رثة للغاية فصدق عبد الناصر ورجاله أنه معدم فعلا . ولم يكن غويبة فريدا فى هذا فقد فعل مثله الكثيرون من الأثرياء فى عهد عبد الناصر وقبله . فالشعب المصرى على مدى تاريخه الطويل قد تعلم كيف يخدع حكامه اذا تعارضت أوامر الحكام مع رغبات الشعب ومصالحه .

نعود الى قصتى مع غويبه . فى المرحلة الثانية من عملى معه عهد الى بنقل الخضر والفاكهة الى معسكر الانجليز فى التل الكبير .

وأذكر أننى عندما سلمت أول شحنة لاحظت أنها محملة بأسوأ أنواع البرتقال فأندهشت ولكنى اكتشفت أن هناك اتفاقا بين المتعهد ومستول التموين بالجيش الانجليزى على الغش طبعاً .

وبعد فترة طلبوا منا عدم امدادهم بأى تموين . فقد لجأوا الى استيراد جميع متطلباتهم من اليهود فى فلسطين .. ربما لأنهم كانوا أكثر قدرة على الغش والرشوة من المصريين . وربما لسبب آخر لا أعرفه ولكن بهذا توقف عملى مع غويبة .

عملت بعد ذلك فى بلدة اسمها مزغونة (بالقرب من القاهرة) وكان عملى بها أن أنقل الحجر (الدبش) من المراكب الآتية بالنيل الى أن أصل بها الى الطريق الذى كان فى ذلك الوقت يرصف بين القاهرة وأسوان .

كنا نعمل من مطلع الفجر الى غروب الشمس دون توقف وفي نهاية اليوم كنت أهرع الى مطعم صغير حيث أتناول شوربة العدس الساخنة في برد الشتاء الفارس بعد جهد وجوع يوم بأكمله . فكانت أشهى طعام اكلته في حياتي بمجرد أن التهمه واحس بالشبع والدفع اوى مباشرة الى جراج مسقف بالصفيح لأتألم . . .

كان ذلك في ديسمبر ٤٤ ومع مجي سنة ١٩٤٥ انتقلت الى بلدة أبو كبير بالترقية وعملت في مشروع شق ترعة رى تسمى ترعة الصادى بالمنطقة وكان من عادة مصلحة الرى في ذلك الوقت تشق ترعة جديدة كل سنة . سكنت في منزل غفير في مكان اسمه عزبة طلعت أجرته منه وكان السقف من حطب القطن . وفي ليلة من ليالى الشتاء أمطرت السماء مطرا شديدا فاخرق الماء سقف الحجرة وبدأ يتساقط فوقى . . ماذا أفعل ؟ غطيت رأسى وجسمى بقماش خيمة صغيرة كنت أحملها معى دائما . وتحمل قماش الخيمة المطر الذى لم ينقطع طول الليل وظل ينهمر بغزارة فوق الخيمة وأنا تحتهما أسمع ضرب القماش بعنف مما أطار النوم من عينى ولكن لعله التعب والاجهاد أو لعله صوت المطر وهو يسقط فوقى في رتابة لا أعرف ولكنى نمت تلك الليلة نوما عميقا الى أن طلع الصباح وكان الخفير يجاملنى فيقدم لى كل صباح اللبن الزبادى أو اللبن (المترد) فأتناوله ولم اكن أعلم ان معدتى ليست سليمة وان اللبن بالذات من أكثر الأشياء التى تضر بها .

تم مشروع شق التربة فوجدت نفسى مرة أخرى بدون عمل ولكن لم يطل انتظارى . ففي بلدة سنور شرق النيل جنوب بنى سويف في صعيد مصر وسط الصحراء القاحلة وجدت عملا واشتغلت كانت هناك شركة مصر للمناجم والمحاجر وهى تملك امتياز منجم الرخام الالباستر الوحيد الموجود في هذه المنطقة وكان هذا المنجم يعمل أيام الفراعنة ثم أهمل الى أن أتى محمد على فأعادته الى العمل وبنى منه مسجد القلعة في هذا المنجم عملت وكان يبعد عن شاطئ النيل ٥١ كيلومترا ولكن محمد على أقام استراحات كل منها تبعد عن الأخرى ١٧ كيلو . وبقيت هذه الاستراحات قائمة وموجودة الى اليوم .

كنت أعمل كمقاول لنقل الرخام . وسوف تدهش اذا علمت أن الاستراحة التى بناها الملك فاروق في الهرم لنفسه من هذا الرخام (وهى اليوم كازينو) وان جميع رخام هذه الاستراحة قد قطعه أنا من الحجر ونقلته بنفسى الى منطقة الأهرامات لكى يبنى فاروق استراحته ثم لكى يستمتع بها الشعب اليوم بعد أن أصبحت كازينو مفتوحا للشعب .

تكریم الرواد الأوائل

وبنظرة عادلة ولفتة الى الخلف وفي محاولة انسانية وجادة لتقدير ووفاء وتكریم جيل القيادات العمالية التي حملت المشاعل واناوت الطريق ومهدته للجيل النقابي الحاضر والتي عاصر الرئيس بعضا منها في فترة كفاحه ، كان لا بد من توفير الاستقرار والأمن الاقتصادي لقدامى النقابيين . .

ولهذا فقد أصدر الرئيس القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٣ بتكریم قدامى النقابيين الذين اسهموا بدور بارز في الحياة النقابية بأحد اسلوبين .

١ - منحهم أوسمة او انواط او نياشين .

٢ - منحهم معاشات استثنائية للعضو النقابي أو أسرته .

وشكلت بالاتحاد لجنة تجمعت تحت يدها قائمة كاملة بأسماء القيادات النقابية التي قادت طلائع العمل النقابي في مصر .

وتم صرف معاشات استثنائية الى عدد من قيادات العمل النقابي في ضوء ضوابط موضوعية وعادلة .

وفي عيد هذا العام ١٩٧٨ تم صرف معاشات استثنائية لعدد آخر من القيادات النقابية من الرواد الأوائل .

بحد أدنى ٢٠ جنيه شهريا زيدت بنسبة ١٠٪ اعتبارا من ١ يناير سنة ١٩٧٧ .

ولا زالت هناك أعداد أخرى وطلبات أخرى لقيادات نقابية من الرعيل الأول يدرسها الاتحاد العام لنقابات عمال مصر توطئة الاقتراح معاشات استثنائية أو منح أوسمة ، ثم رفعها بوجهة نظره الى اللجنة العليا للمعاشات الاستثنائية بوزارة التأمينات الاجتماعية والتي ستضم في عضويتها ممثلا للاتحاد عند نظر مقترحات الاتحاد العام للعمال بمنح معاشات استثنائية لقدامى النقابيين .

رغم كل شيء دافع عن النقابى

ويهتم الرئيس السادات بالعمال العرب منذ فترة طويلة .. وقد افتتح سيادته اللجنة الدولية لمناصرة عمال وشعب الجزائر والتي نظمها الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب .. أثناء تولي النقابى فتحى كامل منصب أمين عام الاتحاد .. وكان لكلمة سيادته أبلغ الأثر في نفوس القيادات النقابية العربية والدولية التي شهدت اجتماعات اللجنة .. ويقول فتحى كامل انه كان لقوة الدفع التي قام بها الرئيس السادات للجنة أكبر الأثر في نجاح أعمال هذه اللجنة وكان ذلك في أواخر الخمسينيات .

ومرة أخرى حينما فشل الانقلاب الشيوعى في السودان .. واعتقل الرئيس نميرى النقابى الشفيح الشيخ سكرتير عام اتحاد عمال السودان في ذلك الوقت وقرر اعدامه .. فقد اصدر اتحاد عمال مصر بياناً مستنكراً فيه قرار الاعدام .. وكانت بعض قيادات اتحاد العمال في ذلك الوقت من الشيوعيين وبرغم ما يربطنا بالسودان الشقيق من روابط .. وأن مصر تؤيد نظام الرئيس نميرى وخصوصاً في مواجهة الانقلاب الشيوعى الدموى .. الا ان الرئيس السادات نظراً لمكانة الشفيح الشيخ كنقابى عربى .. وكان نائباً لرئيس الاتحاد العالمى للعمال « براغ » فقد اتصل الرئيس السادات بالرئيس نميرى وطلب تخفيف حكم الاعدام ولكن الرئيس نميرى اعتذر بأن الحكم قد نفذ فعلاً منذ فترة بسيطة .. لولا ذلك لأوقف التنفيذ ..

وقد أعلن ذلك الرئيس السادات في اجتماعه بقيادات عمال مصر في عابدين .. وكان ذلك في الدورة النقابية ١٩٧١/١٩٧٣ .

السادات معى ضد على صبرى

وثورة ١٥ مايو التى قادها الرئيس السادات .. وقف الشعب كله معه
وفى طليعتهم عمال مصر .. وبرغم أن مراكز القوى كانت تركز على الجهاز
السرى .. وكان هذا الجهاز يضم مجموعة من القيادات النقابية وقتئذ ..
الا ان هذه المجموعة لم تستجب اطلاقا الى قيادة الجهاز التى انحرفت ..
ولم تنفذ تعليماتها ..

ويكفى عمال مصر فخرا ان محاكمات مراكز القوى وأذئابهم لم تدن
فيها قيادة عمالية واحدة .. بل أن القبادة النقابية الوحيدة التى قدمت
للمحاكمة كان الزميل على سيد على رئيس النقابة العامة للبتروك وأمين
العمال باللجنة المركزية وقد قضت المحكمة ببراءته ..

والحمد لله لم أكن فى يوم من الأيام عضوا فى الجهاز السرى لأنى رفضت
فى بداية تشكيله أن أكتب تقارير عن القيادات النقابية وزملائي الصحفيين
وكننت وقتها عضوا بمجلس الأمة .. وقلت لهم انى كنائب فى البرلمان ..
وكصحفى .. عملى يقتضى أن أنشر ما أسمع أو احتفظ به لنفسى ..
ورفضت الانضمام الى الجهاز السرى ..

ولكن لأن عددا من أصدقائى أعضاء فى الجهاز فكنت برغم السرية أعرف
أخبارهم بالكامل وخاصة فيما يتصل بالحركة النقابية ..

وقد اختار على صبرى المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى فى بلقاس
من الأفراد الذين سقطوا فى انتخابات مجلس الأمة وكونوا جبهة معادية لى
ولزميلى فى الدائرة .. وفى احتفال فى مقر مجمع النقابات فى بلقاس .. قلت
أن المكتب التنفيذى مولود غير شرعى .. وقدم على صبرى شكوى ضدى
للسيد الرئيس السادات .. وفى مكتب الرئيس فى مجلس الشعب ..
ومناقشة لى مع السيد على صبرى .. كان الرئيس السادات كعادته مع
الحق ولقد نصرنى يومها ..

ولما كانت الحركة النقابية فى عام ١٩٧١ قد مضى عليها ٧ سنوات بدون
انتخابات .. فقد كتبت مقالا فى ١١ يونيو سنة ١٩٧١ فى جريدة الجمهورية

بعنوان والنقابات العمالية أيضا .. وطالبت باجراء انتخابات بسرعة في الحركة النقابية .. وصدر قرار بالحل وتعيين لجان ادارية واجراء انتخابات .. وللأسف الشديد كانت بعض القيادات الشيوعية متغلغلة في الاتحاد الاشتراكي وعن طريقهم وصل عدد من القيادات الشيوعية الى المجلس التنفيذي للاتحاد العام للعمال ورغم أن رئاسة الاتحاد كانت للسيد صلاح غريب وهو قيادة نقابية كان لها دور في ١٥ مايو .. ولكن ظل الصراع داخل الاتحاد حتى مارس سنة ١٩٧٣ حينما حدث تغير في هيئة مكتب اتحاد العمال وتم اقضاء العناصر الشيوعية من مراكزها في هيئة المكتب . وكتبت مقالا في الجمهورية بعنوان لقد عاد لاتحاد عمال مصر وجهة المصري الحقيقي ثم تم القضاء عليها نهائيا في انتخابات يونيو سنة ١٩٧٣ في بداية الدورة النقابية .

وكانت نتيجة هجومي على الجهاز السري في الدقهلية وبلقاس بالذات وفي اجتماع لمحافظة الدقهلية السابق عبد الفتاح على احمد وامين الاتحاد الاشتراكي بالدقهلية محمد السيد عبد الرحمن في مدرسة بلقاس الثانوية .. جلس بعض أعضاء الجهاز السري في الصف الاول وكل منهم يحمل بلوك نوت وقلم ويدون ما يدور .. وقمت بطردهم فورا من الاجتماع مع تلقيهم درسا في الميكرفون وعلى الملأ ..

ولهذا صدرت تعليمات قيادة الجهاز السري في يناير سنة ١٩٦٩ باسقاطي في انتخابات المؤتمر الموسع ببلقاس لترشيح لمجلس الشعب وبرغم أن زميل نقابي عضو بالجهاز السري بالدقهلية قال لي .. أن شعراوى جمعه معهم وقال لهم لا بد ان يسقط احمد حرك ورشحوا بدلا منى عضو بالجهاز .. الا اننى واصلت الترشيح لاثبت تدخلهم في الانتخابات وتزويرها .. وقد نقلت ما حدث في بلقاس للسيد الرئيس السادات وكان وقتها نائبا لرئيس الجمهورية وكتبت له مذكرة بما حدث .. وكان قراره يومها يعتبر انتصارا لى شخصيا برغم حرمانى من الترشيح طبقا للقواعد التى وضعوها .. فليس الهدف هو النجاح .. ولكن التصدى للانحراف وكشفه هو دائما هدف اسمى لكل قيادة ..

واكتب هذه القصة واعتذر لانها شخصية ولكنها تبين بوضوح مدى ارتباط الرئيس بالشعب والامه بمعاناة الشعب ووقوفه دائما مع الشعب في ظروف حالكة السواد .. حتى نصره الله على هذه الفئة الضالة .. كان الله معه والشعب معه ..

الرئيس يأمر بضرورة الاستماع لرأى العمال في قوانين الاصلاح الوظيفى

فى عام ١٩٧٥ تقدمت الحكومة بمشروع قانون تصحيح اوضاع العاملين المدنيين بالدولة والمعروف باسم الاصلاح وقانون الرسوب الوظيفى .. وقام الاتحاد العام للعمال بدراسة المشروع وتبين له أنه يؤدى الى سحب حالات التسويات التى تمت بمقتضى قوانين سابقة لذلك فانه وقف منه موقف المعارض .. وسارع باعداد مذكرة بملاحظاته على المشروع كما عرض مقترحاته التى من شأنها معالجة الثغرات والمفارقات ورفع المعاناة عن كثير من العاملين المدنيين بالدولة وخاصة بالنسبة لحالات ضم مدد الخدمة السابقة التى اختلفت احكامها من تشريع لآخر ..

ولن الحكومة فى ذلك الوقت اصرت على موقفها .. بل لقد قال رئيس الحومة أن تكاليف المشروع بعد ادخال تعديلات الاتحاد تعد باهظة ..

وعرف الرئيس بالخلاف واصدر توجيهاته بضرورة الاستماع لراى اتحاد العمال . وأن يصدر القانون معبرا عنهم مهما تكلف .. واعلن ذلك المهندس سيد مرعى فى اجتماع مشترك بين الحكومة ولجنة القوى العاملة بمجلس الشعب .. وممثلى اتحاد العمال وعقد مجلس الشعب جلسات استماع حضرها ممثلو الاتحاد واخذ المجلس بالاقتراحات التى تقدم بها الاتحاد كما وافق ايضا بناء على طلب الاتحاد - على مد احكام القانون على العاملين بالقطاع العام تمشيا مع مبدأ المساواة فى المعاملة ..

وقد شمل هذا القانون كل العاملين فى الدولة واستفاد منه جميعهم سواء العاملين فى الحكومة أو القطاع العام وبعضهم استفاد أكثر من درجة وزادت مرتباتهم .

النماذج الناجحة

يتابع الرئيس السادات ياهتمام شديد التجارب الناجحة والنماذج المشرفة في قطاعات الانتاج .. وقد اثنى السيد الرئيس أكثر من مرة على المقاولين العرب ومعاملتها للعاملين بها التي كانت لها أكبر الأثر في نجاح المقاولين العرب .. وكذلك قناة السويس وفي أكثر من مناسبة نوه سيادته بالنظم المتبعة في المقاولين العرب وقناة السويس كنموذج للإدارة الناجحة والعمالة أيضا الناجحة .. وكان يكفي ذلك لأن تدرس كل الجهات هذه النماذج لتعيد صياغة أسلوبها في الإدارة لتحقيق نفس مستوى النجاح ..

وكان هذا واقعا لأن يختار السيد الرئيس المهندس عثمان أحمد عثمان مشرفا على مشروعات الأمن الغذائي لتتحرر هذه المشروعات من الروتين وتسيطر عليها روح الإدارة الناجحة .. ان استمرار متابعة الرئيس للنماذج الناجحة كما حدث أخيرا في مجمع الألومنيوم .. كفيلا بأن تتكرر هذه النماذج .

١٨ و ١٩ الولاء .. والوفاء

كان الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وعمال مصر بالرصاد لأحداث الشغب في ١٨ ، ١٩ يناير الذي تولاه فئسة ليس ولائها لمصر .. وكان الموقف الرائع من الاتحاد ازاء هذه الأحداث هو الدفاع عن مصالح العمال ومكاسبهم وصيانة الأموال العامة والحفاظ عليها خطأ التزم به الاتحاد ومبدأ تمسك به . وقد تجلّى ذلك في موقف الاتحاد من القرارات الاقتصادية الخاصة برفع أسعار بعض السلع .. فعقب اعلان هذه القرارات أصدر الاتحاد بياناً في ١٨ يناير ١٩٧٧ بعد اجتماع عقده مجلس إدارة الاتحاد ورؤساء النقابات العامة رفض فيه القرارات وطالب بالغائها . كما طلب اللقاء بالسيد رئيس الجمهورية . لوضع الأمر كله بين يديه ونبه في نفس الوقت جماهير العمال بضرورة اليقظة التامة لأعداء الوطن وطالبها بالمحافظة على المنشآت والمصانع وحماية الأموال والممتلكات العامة والتمسك بالترابط والوحدة الوطنية حيث جاء في هذا البيان « أن جماهير عمالنا لهم من الإدراك الواعي ما يجعلهم يشعرون بخطورة الموقف في هذه المرحلة التي يجتازها وطننا الحبيب وهو ما يستوجب منهم وبالدرجة الأولى الحفاظ على مصانعنا وشركاتنا ومنشآتنا والأموال والممتلكات العامة ، وكذلك على الترابط الوطني والوحدة القومية » .

وكانت استجابة العمال رائعة حيث أدركوا بوعيهم الأصيل أن الحفاظ على هذه المنشآت هو حفاظ على مصالحهم ومكاسبهم وأن اشاعة الفوضى والاضطراب لن يستفيد منه سوى أعداء الوطن الذين لا يبغون تقدمه وحريته ، وقد تصدى العمال لمحاولات التخريب التي قامت بها فئسة ضالة مضللة .

وقد طلب أعضاء مجلس إدارة الاتحاد من السيد محمد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية تدبير طائفة تقلهم الى اسوان لمقابلة السيد الرئيس هناك وشرح الموقف لسيادته ولكن السيد نائب الرئيس طمأنهم .. وتولى عنهم ابلاغ الرئيس برأيهم .

وعندما أصدر السيد رئيس الجمهورية أوامره بوقف تنفيذ قرارات رفع الأسعار ، أصدر الاتحاد بياناً ثانياً أشاد فيه باستجابة القيادة

السياسية وقرارها الحكيم بإيقاف هذه القرارات استجابة لمطالب الحركة النقابية المصرية . كما سجل البيان بالتقدير موقف عمال مصر وادراكهم الواعى واحساسهم المسئول حيث حافظوا على المنشآت والمصانع والأموال والممتلكات العامة . وطالب البيان بضرورة وضع قرارات مؤتمر الأجور والأسعار الذى عقده الاتحاد موضع التنفيذ . كما أكد البيان على دور الاتحاد كمؤسسة جماهيرية تقود قوى اجتماعية لها دورها القيادى فى بناء المجتمع المصرى وتنميته والحفاظ على دور القطاع العام وحتمية الحل الاشتراكى والسلام الاجتماعى كما أدان البيان سوء التعبير وأعمال الشغب والتخريب الذى قامت به عناصر غير مسئولة من غير العمال .

وفى ٢٢ يناير ١٩٧٧ عقد مجلس إدارة الاتحاد ورؤساء النقابات العامة اجتماعا فى إطار سلسلة الاجتماعات التى عقدت لمتابعة تطور الأحداث . . وأصدر الاتحاد بيانا ثالثا ركز فيه على قضية الانتاج . . وأكد تحمله الكامل لمسئوليائه الوطنية فى هذه المرحلة الحاسمة ودعا العمال فى كل مواقع الانتاج والخدمات الى المزيد من اليقظة وبذل أقصى الجهد والعمل . . وقد جاء فى هذا البيان ، ان الاتحاد العام وقد استعرض مسئوليات العمال فى هذه المرحلة يقرر أن الطريق الأساسى لعبور الأزمة الاقتصادية هو زيادة الانتاج والوصول به الى طاقاته المقررة وفق التخطيط العلمى المدروس وتحقيقا لذلك يدعو الاتحاد الى تمكين لجان الانتاج فى المنشآت من القيام بدورها الذى أنشئت من أجله وهو دراسة خطط الانتاج . وتحديد الأسلوب الأمثل لتنفيذها وإزالة كل المعوقات من أمام انطلاقها وذلك بأن تقوم إدارات المنشآت بدعوة اللجان الى العمل فوراً وبدء نشاطها .

ان الاتحاد العام وهو يطالب بتمكين لجان الانتاج بالمنشآت من أداء مسئولياتها يقدر تماما الدور الذى يمكن ان تقوم به فى زيادة الانتاج ودفع الخطط التفصيلية له نحو المستهدف والمأمول . هذا الى جانب ما تقوم به هذه اللجان من القضاء على معوقات الانتاج وخلق روح الابداع والمنافسة بين العاملين .

وهكذا أثبت العمال بقيادة الاتحاد العام اخلاصهم لوطنهم وادراكهم
لأبعاد مسئولياتهم واستعدادهم الكامل للمساهمة بكل الجهد حتى تعبر
مصر العزيزة الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها التزاما منها بواجبها
القومى تجاه قضايا النضال العربى والتحررى فى شتى 'نحاء العالم . وهذا
ما أشاد به السيد رئيس الجمهورية عند لقائه بالقيادات العمالية يوم ٢٩
يناير ١٩٧٧ حيث قرر سيادته فى هذا اللقاء « أن عمال مصر كانوا على
مستوى الوعى وعلى مستوى المسئولية » .

كما كرر السيد الرئيس الاشادة بموقف العمال فى لقاءاته مع قيادات
المؤسسات الجماهيرية الأخرى .

٢٩ يناير

المؤسستان . . للاتحاد

يوم خالد في تاريخ عمال مصر . . ولقاء تاريخي للسادات مع أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العالم للعمال ورؤساء النقابات العامة . . وفي هذا اللقاء عرض سعد محمد أحمد رئيس الاتحاد على السيد رئيس الجمهورية ضم المؤسسة الثقافية العمالية والمؤسسة الاجتماعية العمالية الى الاتحاد العام لان الحركة النقابية في كل انحاء العالم تعتبر الثقافة العمالية التوام الملازم لحركتها وعرض على السيد الرئيس التوصيات والقرارات التي أصدرتها المؤتمرات الثقافية العمالية في هذا الشأن وأوضح ان العمال هم الذين يمولون أنشطة المؤسستين من أموال الغرامات .

وقد استجاب السيد الرئيس فوراً . . وأصدر تعليماته بنقل تبعية المؤسستين الى الاتحاد العام للعمال . . وقد تم فعلاً الاجراءات التنفيذية وشكل لكل منهما مجلس إدارة جديد . .

حرية الخروج والعمل للجميع

لا احد ينكر ان مصر كانت مغلقة في الفترة قبل مايو سنة ١٩٧١ .. ولكن بعد ثورة التصحيح .. والغاء المعتقلات .. صدر قرار هام هو الغاء قوائم المنوعين من السفر للخارج .. واصبح لكل مصرى حرية التنقل ما دام لم يصدر ضده حكم قضائى بمنعه من السفر وسافر المصريون الى كل الدنيا .. وبدأوا يعملون في البلاد العربية والافريقية والاوروبية .. بل والدول الاسكندنافية وامريكا وكندا .. زادت اعدادهم بصورة ملحوظة واصبح لمصر جاليات في هذه الدولة وعاد بعضهم وقد تحسنت احوالهم المالية فارتفع بذلك مستوى كثير من الاسر .. وظهر عجز واضح فى العمالة الفنية بعد هذه الهجرة ونظرا لارتفاع اجرها فى الخارج .. فقد ارتفع اجر العامل الفنى المصرى فى الداخل ارتفاعا ملحوظا .. واصبح للعمل الفنى احترامه وبدأت الدراسات الجادة فى رعاية هذه القوى العاملة المصرية فى الخارج والاستفادة منها اقتصاديا واعلاميا .. وايضا فى اعداد دراسات حول التدريب المهنى واعداد عمال مهرة لسد العجز فى الداخل ومساعدة الدول العربية فى خطط تنميتها بالخبرة المصرية . وقد أعدت وزارة القوى العاملة والتدريب المهنى مشروع قانون لتنظيم هجرة وسفر العمال المصريين الى الخارج يحمى حقوقهم ويرعاهم .. وبدأت الوزارة فى تنفيذ برامج موسعة للتدريب المهنى لمواجهة هذا العجز فى العمالة الفنية .

القوى العاملة المصرية

فى الخارج

كانت نتيجة لسياسة الرئيس السادات فى حرية التنقل للمصريين
والغاء قوائم المتنوعين من السفر والغاء قيود السفر .. ان زاد عدد العمال
المصريين فى الخارج حتى بلغ ما يقرب من مليون ..

الجزء الاكبر منهم يعمل فى الدول العربية وتكمن أهمية هؤلاء العاملين
من التعرف على المجالات التى يعملون فيها فهم يعملون فى التربية والتعليم
والصحة والهندسة والزراعة والانشاءات والورش الصناعية وغيرها من
المجالات الجديدة فى البلاد العربية ، وهم بذلك يشكلون جزءا كبيرا من اليد
العاملة العربية التى على كاهلها تقوم مسئولية تحقيق التنمية الاقتصادية
والاجتماعية فى العالم العربى .

واذا نظرنا الى الدول العربية التى توجد بها أعداد لها وزنها من العاملين
المصريين سنجد .

أولا : السعودية وليبيا حيث يوجد فى كل منهما ما يزيد على ربع مليون
مصرى غالبيتهم فى قطاعى التربية والتعليم والانشاءات العمرانية .
ثانيا : دول انخليج اى الكويت وقطر والبحرين ودولة الامارات حيث
يوجد ما يقرب من ١٤٠ ألف مصرى .

ثالثا : العراق والجزائر اليمن وهذه ليست لدينا احصائيات بخصوصها
وان كان من المعروف وجود عدد كبير من المدرسين المصريين والمهندسين
ورجال الجامعات فى الجزائر واليمن ، الى جانب عدد من الاسر المصرية
تعمل بالزراعة فى العراق بالاضافة الى الافراد من حملة المؤهلات فى العراق ،
ومما لا شك فيه ان منظمة العمل العربية ينبغى لها ان تضع التكامل العربى
فى العمالة موضع اهتمامها بحيث تصبح هى المنظمة القومية المدافعة عن
حقوق العاملين العرب فى كل مكان من ارض الوطن العربى الكبير ، وخصوصا
وان هؤلاء هم قوة العمل التى هى العنصر الاساسى والفعال فى عملية التنمية
العربية الشاملة .

وبالنسبة لجهود مصر فى الاهتمام بتجمعات المصريين العاملين فى الخارج
نجد ان الجهة المسئولة هى وزارة القوى العاملة من ناحية وادارة المصريين
العاملين فى الخارج من جهة اخرى وهذه الاخيرة تحت رئاسة وزير التنمية
الادارية وتهتم بمتابعة المصريين العاملين بالخارج وكيفية معالجة مشكلاتهم

المرتبطة بأرض الوطن ويتبع وزارة القوى العاملة عدد من مكاتب العمل في بعض البلاد التي يوجد بها تركيز ضخم من العمالة المصرية وان كانت الوزارة تعمل على تدعيم هذه المكاتب وزيادة عددها .

المصريون في الخليج :

١ - المصريين في قطر : وقعت الاتفاقية العمالية بين مصر وقطر من أجل تنظيم الاستفادة من الخبرة المصرية في مجال العمال وهي الاتفاقية الوحيدة من نوعها لتنظيم العمالة المصرية وضمان احسن الظروف لها وهي أول تعبير حقيقى عن سعى الدولة لحماية مختلف انواع الخبرات الفنية والعمالية المصرية في الخارج والتي تسعى من أجل السير على منوالها بالنسبة لجميع الدول العربية التي توجد بها يد عاملة مصرية .

٢ - المصريون في الكويت :

وهي من أقدم البلاد العربية استضافة للعمالة المصرية وهناك في الوقت الحاضر ما يزيد على ٥٠ ألف مصرى في مختلف المهن والحرف في الكويت سواء في الجهات الحكومية أو الجهات الخاصة .. وينتشر المصريون في الكثير من مجالات الحياة في الكويت وبخاصة في قطاعات التشييد والبناء والصناعات الغذائية والأعمال الكتابية والصناعات المعدنية والهندسية والميكانيكية والكهربائية والإلكترونية وفي الخدمات الطبية والتمريض والشركات التجارية وهناك مجالان يشهدان للعاملين المصريين بمدى ما يبذلون من جهد في صالح حركة التنمية بالكويت هما : مجال التدريس ومجال التشييد والبناء حيث يعمل المدرسون والمهندسون المصريون بكل طاقاتهم بحيث يعبرون افضل تعبير عن الكفاءة والاقتدار الذي يمتاز بها الانسان المصرى . كذلك يكن المجال القانونى والاعلامى في الكويت المتخصصين المصريين بكل تقدير واحترام .

٣ - عمال الزراعة المصريين بالعراق :

تقدر بعض الاحصاءات عدد المصريين العاملين في العراق في كافة المجالات بحوالى أربعين ألف ما بين عامل وفلاح ومهندس وأستاذ جامعى ، كما ان خطة التنمية في العراق تحتاج الى المزيد من الأيدى العاملة الفنية والعمال المهرة والمهم هو تخطيط العمالة والتعرف على مجالات الاحتياج وامكانية تلبيتها .

وتعتبر تجربة تهجير بعض العائلات الزراعية المصرية للعمل بالعراق التي تتوافر لديها الأراضى القابلة للزراعة من التجارب الناجحة التي تثبت عطاء الانسان ودوره في تحقيق الثورة الخضراء في العالم العربى .

التدريب المهني

وتأتي أهمية التدريب السريع في الوقت الحاضر من الظروف المرتبطة بهجرة الكثيرين من القوى المدربة للعمل في الخارج وبخاصة في البلاد العربية ولا شك ان هذه هي ضريبة السبق الحضاري التي تقدمها مصر بكل الرضى، بل وتسعى الى توفير العمالة المدربة لكل البلاد العربية التي هي في حاجة اليها للبناء والتشييد وتحقيق برامج التنمية في بلادها . ويقوم عنصر التدريب المكثف السريع بملء الفراغ الناشئ عن انتقال العمالة الفنية المدربة الى العمل في البلاد العربية ومن هنا يكون التركيز على القيام به وبخاصة في المجالات الأكثر حساسية بالنسبة لانتقال العمالة المدربة مثل قطاع الاسكان والتعمير الذي يقدم بجهوده المستمرة مثالا لتعويض النقص في العمالة المدربة وبخاصة على ضوء حاجة بلادنا الى الانشاء والتعمير في مجالات عديدة .

يواجه قطاع التشييد في وزارة الاسكان والتعمير نقص العمالة الفنية وحتى يمكن تلافي هذا النقص لمنع تأثيراته السلبية على انجاز البرامج المقررة في مواعيدها المحددة أعدت الوزارة « خطة خمسية » لمواجهة نواقص حجم العمالة الفنية تستهدف :

- انشاء (٥٦) مركز تدريب جديد بمختلف محافظات الجمهورية بهدف تدريب نحو (٥٠) ألف متدرب حتى عام ١٩٨٢ .
- تدريب تخصص لرفع الكفاية الانتاجية
- تعاون دولي في مجالات التدريب والعمالة الفنية

وقد سجلت جهود تنفيذ هذه الخطة انشاء (عشرة) مراكز تدريب بالفعل ويجرى العمل في تنفيذ (١٤) مركزا . كما صدرت الأوامر بإنشاء (مركزين) جديدين في كل من منوف وفاقوس .

وبلغت حصيلة المندربين (١٢١٢٢) متدربا في عام ١٩٧٧ ولتوفير المعدات والخبرات الفنية اللائمة لمراكز التدريب وقعت الوزارة اتفاقيات مع البنك الدولي وهيئة المعونة الامريكية .

وفي مجال التدريب المهني في وزارة الصناعة تم حتى نهاية ١٩٧٧ انشاء مركز التدريب المهني تتسع لعدد ٥٢٢٠ متدربا في الدفعة الواحدة وبلغ جملة من أعدتهم هذه المراكز من العمال المهرة في نظام النعلة الصناعية

٤٧٤٨٦} تلميذا صناعا في أكثر من سبعين مهنة الى جانب عدة آلاف أخرى من العمال متوسطى المهارة الجدد أو لرفع مهارة العاملين منهم فعلا في أعمال الورش والصيانة .

وكذلك صدر قرار وزارى بإنشاء المجلس الاستشارى للتدريب فى الصناعة ومجالس ادارة التدريب المهنى بالمناطق الصناعية « فى ١٣/٢/١٩٧٨ وهو ما يسمى اختصارا « المجلس الاستشارى للتدريب » ويهدف هذا المجلس الاستشارى الذى يتكون من المسئولين على مستوى عال الى وضع الخطط والسياسات اللازمة لتدبير احتياجات الوحدات الصناعية من الفنيين والاداريين والعمال المهرة ونصف المهرة وذلك فى اطار السياسة العامة للدولة وخططها القومية .

((كلمة حق))

من الصحافة والصحفيين

في عامي ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ . . . حينما عين حلمي سلام رئيسا لمجلس إدارة مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر ورئيسا لتحرير الجمهورية . . وتنفيذا لاوامر المرحوم المشير عبد الحكيم عامر . . وموافقة علي صبري . . ثم فصل الدكتور طه حسين من رئاسة تحرير الجمهورية ونقل ١١٠ صحفى وصحفية الى مؤسسات غير صحفية بقرارات ادارية . . ثم اعدوا مكتبا للمباحث الجنائية العسكرية في دار التحرير يرأسه رياض ابراهيم الذي يحاكم الآن في قضايا التعذيب . . وتم الاعتداء على رجل فاضل هو الاستاذ اسماعيل شوقي مدير عام المطابع ولفقت له قضية وعدد آخر من الزملاء العاملين بالمطابع والمتعاملين معها وساد الارهاب المؤسسة . . وقضية اخرى ضد طبيب المؤسسة والمرضى . . ثم ضرب اربعة من الزملاء المصورين وحجزهم . . واسجل هنا للتاريخ وارضاء لضميري بأننى كنت انقل ما يدور في المؤسسة للسيد الرئيس وكان رئيسا لمجلس الامة وكنت عضوا بالمجلس . . وكنت المح الغضب والضيق على وجهه من هذه التصرفات . . ويعلم كل الزملاء الصحفيين . . ان السيد الرئيس السادات حينما علم بموضوع الزملاء المصورين تدخل فورا وافرج عنهم . . ثم اتاح لى الفرصة كاملة لمناقشة هذه القضية مع المشير عامر داخل المجلس ودارت مناقشة كان السيد الرئيس مؤيدا وجهة نظر الصحفيين . . وقد رفض سيادته الموافقة على نقلى أنا وزميلى محمود سليمة ومحمد انقلابان من جريدة الجمهورية وقال ان هذا اعتداء على مجلس الامة . . واتاح لى فرصة سؤل المرحوم الرئيس عبد الناصر فى الهيئة البرلمانية المغتقة عن اسباب نقل الصحفيين الى مؤسسات غير صحفية وعن اشاعة اغلاق جريدة المساء . . وكانت مراكز القوى نشيع ان صاحب الفكرة هو الدكتور محمد عبد القادر حاتم . . ولكن الرئيس عبد الناصر براه وشرح ان المدافع عن وجود جريدة المساء هو الدكتور حاتم . .

ولقد حارلت مراكز القوى في ذلك الوقت ان تعصف بى اصراحتى داخل المجلس وفى كل الاجتماعات عن موقف السلطة من الصحافة والصحفيين . . ودفاعى ايضا عن الصحفيين المسجونين فى قضايا سياسية وضرورة محاكمتهم أمام محاكم مدنية . . ولكن الرئيس السادات للحق وقف معى ودافع عن حقى فيما ابدية من آراء فى المجلس اوفى الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين عام ١٩٦٥ وقد حدث بشأن قراراتها مشادة بينى وبين مراكز القوى . . وكان لجهود الرئيس السادات ان اعيد تشكيل مجلس ادارة مؤسسة دار التحرير بعد ذلك بقليل . .

وبعد ان تولى الرئيس السادات رئاسة الجمهورية اصدر قرارا بإلغاء نقل الصحفيين وعودتهم للعمل الصحفى وكانت فرحة منتظرة من الرجل الذى يعشق الصحافة وعمل بها ويعرف أكثر الصحفيين . . ويبادلونه حب بحب .

المناطق الصناعية

المتكاملة

على امتداد الأرض المصرية من اسوان الى الاسكندرية تنتشر الصناعة المصرية فنية عملاقة تحقق للانسان المصرى امله فى التقدم والازدهار وتوفر كل احتياجاته خاصة مع ارتفاع مستوى المعيشة بين المواطنين وزيادة السكان المستمرة والصناعة المصرية متنوعة تشمل كل قطاعات الصناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية . والصناعات الكيماوية والصناعات المعدنية وصناعات التعدين وهى منتشرة على امتداد محافظات الجمهورية ومدنها فلا تخلو محافظة او مدينة من صناعة من الصناعات لكن هناك مجموعة من المناطق الصناعية المتميزة بها صناعات متكاملة ولها شهرتها ومن اهم هذه المناطق منطقة شبرا الخيمة الصناعية . المحلة الكبرى كفر الدوار الصناعية . قناة السويس الصناعية . اسوان الصناعية . ولهذا فقد صدر قرار بان تكون المناطق الصناعية مناطق متكاملة لتستفيد من نسبة الـ ١٠ ٪ من الأرباح فى الاسكان والخدمات واعطائها أولوية فى الخدمات . . وقد صدر بالفعل عدد من القرارات . وفى الطريق صدور باقى القرارات لتصبح كل هذه المناطق مناطق صناعية متكاملة .



ام الأبطال

أم الأبطال

يسجل تاريخنا المعاصر بكل فخر وتقدير الجهود الضخمة التي تبذلها
سيدة مصر الأولى وأم الأبطال السيدة جيهان السادات .. ففى عام ١٩٦٧
وبعد الهزيمة القاسية لشعبنا .. قادت حملة جمع التبرعات وحفقت
نجاحا ضخما .. واتسعت الأمل فى نفوس كادت ان تفقد الأمل ..

وفى حرب أكتوبر المجيدة .. اندفعت بكل كيائها فى رعاية جرحى الحرب
واسر الشهداء .. وكانت قدوة حسنة .. ومثل رائع للمرأة المصرية
والعربية .. وانشأت الوفاء والأمل لرعايتهم .. ورعاية ابنائهم .. واننى
لا أستطيع ان أوفىها قدرها بهذه الكلمات فان جهودها الجبارة والعملاقة
تستحق كتب .. ويكفى مثلا انها ترى المرأة العاملة .. وحقوقها
.. ومن بين هذه الحقوق قانون الأحوال الشخصية .. وقوانين العمل
والعمال .. ودور الحضانة .. ورعاية العاملة اجتماعيا وصحيا ولقد
سعدت كصحفى .. أن أكون ضمن البعثة الصحفية التى رافقت السيد
الرئيس وسيدة مصر الأولى الى بعض الدول الأجنبية .. وتابعت عن قرب
جهداتها الضخم فى سبيل نقل كل جديد لمصر .. للوفاء والأمل الذى يستفيد
سواء العمال والفلاحين .. أبناء قواتنا المسلحة الباسلة .. بل لقد سعدت
بسماع أكثر من محاضرة لها باللغة الانجليزية عن المرأة المصرية .. كانت
مزرع اعجاب الصحف وأجهزة الاعلام الخارجية .. بل ان ما تفرد به هذه
الأجهزة من أحاديث وبرامج مع سيدة مصر الأولى ودعاية لمصر للقضية
العربية تساوى ملايين الجنيهات بلا مبالغة لقوة تأثيرها فى جماهير هذه
البلاد ..

ان أم الأبطال .. بنت الشعب .. التى تحس بنض الجماهير ..
ونعطى كل وقتها وحبها وجهدها للعمال والفلاحين وابنائهم .. ننتهز هذه
الفرصة لنقدم لها اسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان من عمال مصر ..
داعين المولى عز وجل أن يمنحها القوة لتعطى مزيدا من الجهد لأمنا جميعا
مصر ..

مع العمال

عام ١٩٧٨

كان لقاء الرئيس السادات بالعمال في عيدهم يوم ٢ مايو سنة ١٩٧٨ بمنطقة شبرا الخيمة لقاء تاريخيا بلغ التجاوب بين القائد والعمال قمته فقد حدث انه قبل انتهاء السيد الرئيس من القاء خطابه هتفت الجماهير «المنحة يا ريس» .. وبسرعة التفت السيد الرئيس الى السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء واصدر سيادته توجيهاته بصرف ١٠ أيام منحة لجميع العاملين بالدولة (حكومة - قطاع عام - كادرات خاصة سواء الدائمون والمؤقتون) .. وكذلك للعاملين بالمؤسسات الصحفية)

كما أعلن السيد الرئيس موافقته على الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الاتحاد العام لانتقابات عمال مصر والحكومة بشأن تخصيص نسبة على مبيعات السلع الخاصة بالقطاع العام لصالح الاتحاد والانتقابات العامة للعاملين في هذه الأنشطة لدعم النشاط النقابي وكان خطاب الرئيس للعمال بمثابة وسام على صدر كل عامل فقد نوه بدورهم في ملحمة أكتوبر الخالدة .

وقال سيادته :

لقد سجل التاريخ فيما سجل ذلك الدور الرائع الذي أداه عمال مصر في ملحمة أكتوبر الخالدة .. انه جزء لا يتجزأ من خاود المعركة .. عمال مصر الذين صنعوا ٦٠٪ من كبرى العبور .. عمال مصر الذين أقاموا محطات الصواريخ وطيران الخصم يرميها بقذائف الموت ليل نهار .. عمال مصر الذين صنعوا الاسلحة والذخائر .. عمال مصر الذين انشأوا أكبر القواعد الجوية المحصنة .. عمال مصر الذين شكلوا أكبر قاعدة اقتصادية في القطاع العام أسدت جيش مصر .. وامتد الجبهة الداخلية باكبر انتاج وطنى كان ركيزة الاقتحام والصمود والاستمرار .

عندما أقول ان دوركم الرائع أيها الأخوة والاخوات في ملحمة أكتوبر الخالدة هو جزء لا يتجزأ من خلود المعركة فأننى لا اتملككم لأننى لا أعرف الملق في حياتى .. وارفض من يتملقون ولكننى اتحدث اليكم بالقلب المفتوح لأننى مارست عملكم في شبابى عشت حياة العامل المصرى كاملة وعابستها واذا كان قدرى قد وضعنى بارادتك فى الموقع الأول من المسئولية فى موقع كبير العائلة فهو قدر يطالبنى بعرق جديد ولا يعزلنى ابدا عن سنوات فى

شبابى كان قدرى فيها ان أعيش طريدا من القوى الفاشية للمستعمر وأحزابه وعملائه وان أبحث عن لقمة العيش الكفاف لأفراد أسرتى فى ظل أفسى ظروف يمكن أن تواجه شابا يعمل من أجل بلده ويواجه كل التحديات وإذا كان يسعدنى أيها الأخوة والأخوات أن أكرر دائما تسجيل الدوركم فى حرب أكتوبر الخالدة وان أسجل أيضا دوركم المصرى الأصيل فى التصدي لقوى الشر والتخريب فى ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ .

كل مصرى ومصرية يذكر معنى بالحب والتقدير والعرفان وقفة عمال شبرا الخيمة . . وقفة رجال هذه القلعة الصناعية الكبرى عندما تصدوا بكل ما فى أيديهم لفاول عملاء الحق والتخريب وهرب الخونة واختفى الجبناء . . ولم يتعطل عن العمل فى شبرا الخيمة ترس واحد من آلة واحدة من مصانع الشعب فى شبرا الخيمة .

لم يتعطل عن العمل ترس واحدة فى آلة واحدة . . واستمرت عجلة الانتاج فى دورانها الكامل تقدم الخير لشعب مصر وتعلن للعالم اجمع ان عمال مصر هم شرف مصر وهم حماة عرينها وهم اعلامها البيضاء . . « وأعلن السيد الرئيس انه استجاب لمطالب الحركة النقابية المصرية فى مايو سنة ١٩٧٧ وتم تنفيذ جميع هذه المطالب وقال ايها الأخوة والأخوات . . لعلكم تذكرون اننى التزمت بوعده أمام عمال مصر فى العيد الماضى للعمال ان تنفذ الحكومة ما طالب به اسمكم رئيس الاتحاد العام للعمال ووزير القوى العاملة من مطالب حقة ومشروعة . .

فى انشاء المجمعات الاستهلاكية فى مختلف المناطق الصناعية ، بحيث تفى بكل الحاجات . . شاركت الحركة النقابية وتشارك فى مناقشة كافة القوانين التى تمس الحركة العمالية . . كما تشارك بالرأى فى خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وقد وافينا بالوعد ايها الأخوة والأخوات فتم نقل جمعية المؤسسة الثقافية الى الاتحاد العام . تم تمثيل النقابات العمالية فى القطاعات . . وتقرر تشكيل لجان الانتاج فى الوحدات الانتاجية ، وتقرر التوسع الشامل

نشاطاته القومية والاجتماعية أعتقد انه سيصل فى العام الأول ما يتجاوز وبالأمرنى نم الاتفاق على مشروع متكامل بين الاتحاد العام للعمال ووزارة الصناعة يحقق موردا ثابتا كبيرا لتمويل الاتحاد العام فى ممارسة جميع ملبونا ونصف مليون من الجنيهات .

كما أعلن السيد الرئيس انتمائه الى الفلاحين والعمال . .

« لقد عرفت ما هو الفقر ولم أخرج الى الحياة وفى فمى ملعقة ذهب

او قضية او حتى صفيح .. بل اقتحمت غابة الحياة لانتزع من مجتمع القهر
حقى وحق الملايين فى الحياة .. من هنا لا بد ان يكون انا وفقة .. معنى
هذا بالواضح الحريح اننى فى انتمائى انتمى الى القاعدة العربية من الفلاحين
والعمال .

معنى هذا أيضا اننى وقد عشت السجون والمعتقلات ومرارة الحرمان
والفقر مكافحا من أجل حقوق هذا الشعب فاننى لن اسمح ابدا أن يبعث
بمسير هذا الشعب نفر اما من أصحاب المذاهب العملاء او من أولئك الذين
تربوا بملاعق الذهب فى أفواههم .

وقد كان خطاب الزميل سعد محمد احمد رئيس الاتحاد العام لنقابات
عمال مصر ووزير القوى العاملة فى العيد خطابا قويا معبرا عن تأييد العمال
وثقتهم المطلقة وبيعتهم للرئيس فى كل خطواته وفى سياسته معددا المكاسب
التي حققها الرئيس للعمال مؤكدا ان العمال سيبدلون كل الجهد والطاقة
من أجل زيادة الانتاج وجودته .

وكانت المطالب التي تقدم بها الزميل رئيس الاتحاد موضع تقدير من
السيد الرئيس وقد أشار اليها السيد الرئيس فى خطابه . « يطلب من
الوزارة زى محنا ماشيين الانفتاح زى ما انتم ما قلتم تماما وزى سعد
ما قال لا بد ان يكون الانفتاح انفتاح انتاجى وليس استهلاكى تم قال لا بد
ان تنشأ مجمعات استهلاكية لكم فى كل مواقع العمل لكى تفى بكل حاجاتكم »
وقد وضع رئيس الاتحاد العام أمام السيد الرئيس فى هذا الخطاب
أيضا تصور الاتحاد فى حل أزمة الاسكان .

« بالنسبة لأزمة الاسكان فاننا نرى ان الحل الأمثل لهذه الأزمة التي
يتعرض لها مجتمعنا الان .. يمكن أن يتم خلال تشجيع وتنمية تعاونيات
الاسكان واعطائها الأولوية فى الحصول على الأراضى ومواد البناء .
وان مدخرات العمال المتمثلة فى أرصدة التأمين الاجتماعى .. وحصيلة
ال ١٥ ٪ من الأرباح المخصصة للخدمات الاجتماعية .. يمكن ان تسهم فى
حل هذه المشكلة » .

ومن العلامات المميزة فى خطاب السيد الرئيس هى تصريحه عن اسلوب
ما قبل سنة ١٩٥٢ من التشهير والتجريح والاشاعات « الأسلوب ده انا
زى ما قلتمك بأرفضه وزى ما قلتمك قد نحتاج الى مواجهة وبحكم انتمائى
فى هذه المرة سأواجهه وسأواجهه اذا اقتضى الأمر بالفلاحين والعمال بس
حاش بيهم المعركة مش عايز فوات مسلحة لانه قواتنا المسلحة خلتها
خلاص خارج اللعبة السياسية دى بتحمى الشعب وبدافع عن الشعب .

العمال والسادات

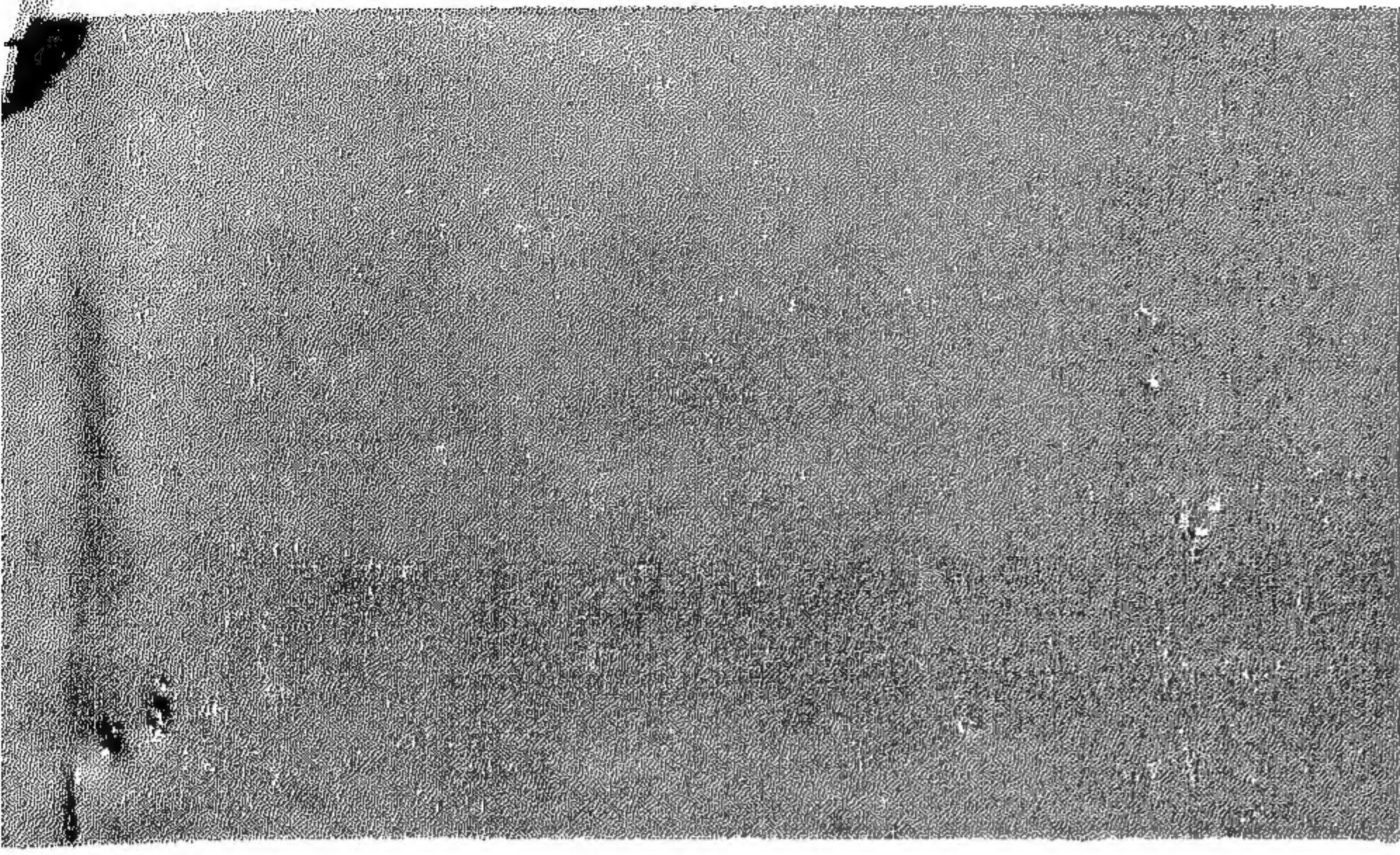
ولان السادات .. العامل .. يذكر دائما بفخر أنه من صفوف الكادحين ويحس باحساساتهم .. ولأنه يحرص دائما على الوقوف مع مصالح العمال .. فان العمال الأوفياء لا ينسون هذا أبدا للرئيس السادات ولهم في تاريخ رئاسته وقفات لا تنسى .. وقفوا معه في طليعة فصائل الشعب التي خرجت لتؤيد ثورة التصحيح في مايو ١٩٧١ .. ووقفوا معه في سنوات الاعداد القاسية التي سبقت حرب أكتوبر بكل ما حملته من معاناة .. ووقفوا معه أثناء حرب أكتوبر وكانوا جنودا في الميدان والعبور .. وجنودا في الداخل وامام الآلات ولم يتأثر الانتاج .. واستمرت العجلة في الدوران ..

كما وقفوا مع سيادته ومع مصر ضد أحداث ١٨ ، ١٩ يناير سنة ١٩٧٧ .

واستمر وقوفهم مع السادات في جميع خطواته حتى جاءت المبادرة الرائعة للسلام .. فكانوا أول من أيده .. بل ان اختبار سعد محمد احمد رئيس اتحاد العمال ضمن الوفد المرافق للرئيس في رحلته التاريخية للقدس كان تمثيلا لكل عمال مصر .. بل تفويضا منهم بالتأييد المطلق لكل مساعي الرئيس نحو السلام العادل والدائم .

لهذا كان السادات مع العمال .. وكان العمال مع السادات .

الفلاف بريشة الفنان العامل : جوده عواد



□ رئيس تحرير جريدة العمال •

□ المشرف على تحرير الشئون
العملية بجريدة الجمهورية •

□ مقرر شعبة الصحافة العمالية
بنقابة الصحفيين •

□ عضو لجنة الثقافة والاعلام
بحزب مصر العربي
الاشتراكي •

□ عضو مجلس الأمة عمال عن
دائرة « بلقاس دقهلية »
١٩٦٨/١٩٦٤

□ عضو مجلس ادارة مؤسس
اتحاد عمال الطباعة ١٩٥٦

□ سكرتير الاتحاد العام
لنقابات عمال مصر
للالاعلام ١٩٧٦/١٩٧٣

الشهر ٦٠ قرشاً

مطابع كمال الشَّجَّيَّه بالقاهرة

4.620

1

حرك
س